مداخلة بعنوان:

دور التمويل الأصغر الإسلامي في دعم وتعزيز النمو الاحتوائي –دراسة تحليلية–

د. ابتسام منزري
أستاذ محاضر أ
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة
menzri.ibtissem@gmail.com

د. وداد بوحلاسة
أستاذ محاضر ب
جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري– قسنطينة
ouided.bouhalassa@univ-constantine2.dz

ملخص:

يسلط البحث الضوء على النمو الاحتوائي الذي يعد محركًا قويًا للاقتصاد بفضل جملة المبادئ القوية التي يقوم عليها بالأخص مبدأ تكافؤ الفرص الذي يعني إتاحة الفرصة لجميع فئات المجتمع لتساهم بفعالية في عملية التنمية وتقاسم ثمارها بشكل عادل. يتقاسم التمويل الأصغر الإسلامي نفس الأهداف والطموح، فهو يسعى لخدمة المجتمع الإسلامي من خلال تنشيط الحياة الاقتصادية للطبقات الهشة والعاطلة عن العمل بفضل مرونته العالية في توفير تمويلات تناسب الجميع موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية. تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين المتغيرين السابقين. ما توصل إليه البحث وتم إثباته بعد التحليل العميق للبيانات واستعراض بعض التجارب الدولية أن ميزات التمويل الأصغر الإسلامي وآلياته تؤدي إلى توفير الخدمات المالية للفئات المحرومة، والهشة، ومحدودة الوصول لتمكينها اقتصاديًا مما يساهم في تحقيق الأهداف السامية للنمو الاحتوائي في الوصول إلى مجتمع إسلامي مزدهر يقوم على تكاثف جهود الجميع، ويقلل من نسب الفقر، ويحقق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي. أوصى البحث بضرورة إدراج التمويل الأصغر الإسلامي ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي للدول العربية والإسلامية بما فيها الجزائر لتحقيق المزيد من النجاح واستدامة النمو.

الكلمات المفتاحية: النمو الاحتوائي، التمويل الإسلامي، التمويل الأصغر الإسلامي.

Abstract:

This study explores inclusive growth as a key driver of economic development, rooted in principles such as equal opportunity, which ensures all societal groups can participate in and benefit from development fairly. Islamic microfinance aligns with these goals, aiming to support vulnerable and unemployed populations by offering flexible, Sharia-compliant financial services. Using a descriptive and analytical approach, the research shows that Islamic microfinance plays a vital role in expanding financial access to underserved groups, empowering them economically, and contributing to poverty reduction, social justice, and economic stability. The study recommends incorporating Islamic microfinance into the economic reform strategies of Arab and Islamic countries, including Algeria, to enhance development outcomes and ensure sustainability.

Keywords: Inclusive growth, Islamic finance, Islamic microfinance.

مقدمة:

تعاني أغلب دول العالم إخفاقات متتالية في الوصول إلى معدلات نمو مستقرة ومستدامة مما يهدد الاستقرار والأمن الاجتماعي والاقتصادي لهذه الدول، وتفاديًا لحالات الانهيار طُوِّر مفهوم النمو الاحتوائي الذي يعمل على معالجة الفوارق الاجتماعية ويُتيح وصولاً متساوياً وعادلاً إلى الموارد والفرص بما يضمن استفادة جميع أفراد المجتمع من النمو وثماره. في المقابل، يعمل التمويل الأصغر الإسلامي على تحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية بما يساهم في بناء الفرد المسلم وتحقيق العمارة التي حث عليها الدين الإسلامي واعتبرها كفرض مؤكد على الفرد والجماعة، ويقوم هذا التمويل على أسس أخلاقية متينة ومجموعة من القيم والمبادئ الراسخة كتحريم الربا بجميع صوره ومقاصده، ومنع الغرر، ومنع تمويل الأنشطة المتعارضة مع قواعد الشريعة الإسلامية والمضرة بالمجتمع والمحيط، هذه الركائز القوية ستؤدي في النهاية إلى اندماج أفراد المجتمع المسلم، وزيادة تماسكه، ونشر قيم التعاون والتضامن بين أفراده، والقضاء على الفقر والفوارق الاجتماعية التي كانت قد تفشت داخله بسبب الأنانية التي جاء الإسلام ليهذبها من خلال تذكير الإنسان المسلم بأنه مستخلف لا أكثر في مال ليس ملكه.

ترتيبا على ما تقدم، تتقيد **إشكالية** هذه الورقة البحثية في بيان **كيف يحقق التمويل الأصغر الإسلامي الدعم للنمو الاحتوائي ويعززه ؟**

واعتمدنا كإجابة مبدئية **فرضية** أن للتمويل الأصغر الإسلامي دور إيجابي، فعال، جوهري في الحد من الفقر والقضاء على البطالة، وتمكين الفئات المحرومة ومحدودة الوصول وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وبالتالي تحقيق النمو الاحتوائي عن طريق آلياته المتنوعة والمختلفة عن التمويل الأصغر التقليدي.

وحاولنا إثبات ذلك باستخدام **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يعتبر الأفضل والأنسب لإنجاز هذا البحث في وصف جانبه النظري وتحليل جانبه التطبيقي.

يستمد البحث **أهميته** من تزايد الاهتمام بدراسة النمو الاحتوائي كمقاربة جديدة لتحقيق عدالة توزيع الثروة بطريقة إيجابية تقوم على تفعيل دور الجميع، أفرادًا من مختلف الطبقات، ومؤسسات من مختلف الأحجام والقطاعات، وهو نفس الهدف الأسمى الذي يسعى التمويل الأصغر الإسلامي لتحقيقه داخل المجتمعات الإسلامية بطريقة عملية تتضمن آليات متعددة ومتنوعة تحترم القيم الأخلاقية وتتوافق مع الدين الإسلامي.

يتمثل **الهدف الأساسي** لهذا البحث في محاولة التعرف على كيفية مساهمة التمويل الأصغر الإسلامي في دعم مقومات النمو الاحتوائي، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- ✓ وضع تعريفات واضحة لما يقصد به النمو الاحتوائي، وبيان خصائصه، وركائزه.
- ✓ التعرف على التمويل الأصغر الإسلامي الإسلامي، وشرح مبادئه، ومتطلباته، وآلياته.
- ✓ تحليل اتجاه وعمق العلاقة بين التمويل الأصغر الإسلامي والنمو الاحتوائي عن طريق عرض الواقع وبعض التجارب الدولية.

أما **خطة البحث**، فقد ارتأينا تقسيمها إلى ثلاث محاور كما هو مبين أسفله:

المحور الأول: التأصيل النظري للنمو الاحتوائي

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر الإسلامي

المحور الثالث: مساهمة التمويل الأصغر الإسلامي في دعم وتعزيز النمو الاحتوائي –دراسة تحليلية للواقع والتحديات–

المحور الأول: التأصيل النظري للنمو الاحتوائي

يهتم هذا المحور بالتأصيل النظري للنمو الاحتوائي وفهم ركائزه ومعاييره، كما يركز على مدى أهميته للدول لضمان استدامتها للتحول التنموي.

1. مفهوم النمو الاحتوائي وخصائصه:

نستعرض في الفقرات الموالية مفهوم النمو الاحتوائي وخصائصه كما يلي:

1.1 مفهوم النمو الاحتوائي:

"ظهرت مفاهيم عديدة تصف طبيعة ونمط النمو الاقتصادي الذي يحقق فاعلية في الحد من الفقر. أولى هذه المفاهيم النمو متسع النطاق Broad-Based Growth ويقصد به "النمو المتضمن مشاركة مدى واسع من القطاعات في الاقتصاد القومي". أيضا مفهوم النمو المشترك Shared Growth ويركز بالأساس على هيكل توزيع الدخول، إذ يهدف هذا النمو إلى زيادة معدل نمو دخول أدنى 40% من الأسر على المستوى القومي من حيث الدخل". ثم ظهر مفهوم النمو الداعم للفقراء Pro-Poor Growth، ويوجد تعريفان أساسيان لهذا المفهوم: تعريف مطلق "يكون النمو داعما للفقراء إذا ارتفع متوسط دخل الأفراد الفقراء وترتب عليه بالتبعية انخفاض في الفقر النقدي". تعريف نسبي "يوصف النمو الاقتصادي باعتباره داعما للفقراء إذا ارتفعت دخول الفقراء بمعدل أكبر من ارتفاع دخول غير الفقراء". ويتضح من هذا التعريف ارتباطه بقضية العدالة في توزيع الدخول لصالح الفقراء"[1].

أما مصطلح النمو الاحتوائي فقد استحدث في أواخر تسعينات القرن الماضي، وهو يعني المشاركة الفعالة لجميع أفراد المجتمع بما فيها الفئات المهمشة في العملية الإنتاجية، والعمل على زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي من خلال ضمان تقديم فرص متكافئة لهؤلاء الأفراد في سوق العمل ورفع قدراتهم الإنتاجية عن طريق التعليم والتدريب[2].

تشير لجنة النمو والتنمية إلى أن النمو الاحتوائي- وهو مفهوم يشمل المساواة، وتكافؤ الفرص، والحماية من تحولات السوق، والتوظيف -عنصر أساسي في أي إستراتيجية نمو ناجحة، حيث يقصد بتكافؤ الفرص سهولة الوصول إلى الأسواق، والموارد، وبيئة تنظيمية نزيهة للشركات والأفراد[3]، وفي نفس السياق، يرى Ruchir بأن النمو الاحتوائي يركز أكثر على خلق تكافؤ الفرص عكس السياسات التي تهدف إلى الحدّ مباشرةً من تفاوت الثروة بين الأفراد أو المناطق مثل فرض الضرائب التصاعدية على الأغنياء للحد من عدم المساواة في الثروة بينهم وبين الفقراء، وكذلك التأمينات الاجتماعية، وإعانات الأغذية، وغيرها، ويُؤكّد Ruchir على فكرة أن مستقبل الأفراد يجب أن يُحدّده مواهبهم وجهودهم، لا أن تُحدّده خلفياتهم، أي أن بناء مجتمع ناجح يجب أن يكون بناءا على الجدارة والكفاءة بدلًا من ظروف الميلاد[4]، وهذا يعني ضرورة مساهمة جميع فئات المجتمع في خلق نمو مستدام يمتد من جيل إلى جيل.

تدعم وجهة نظر S. Lundstrom & E. Ianchovichina الطرح السابق حيث يرى الباحثان بأن نهج النمو الاحتوائي يتبنى منظورًا طويل الأجل، حيث ينصب التركيز على التوظيف المنتج بدلًا من إعادة توزيع الدخل المباشر كوسيلة لزيادة دخل الفئات المهمشة، كما يرى الباحثان بأنه على المدى القصير، يمكن للحكومات استخدام خطط توزيع الدخل للتخفيف من الآثار السلبية على الفقراء للسياسات الرامية إلى تحفيز النمو، إلا أن خطط التحويل لا تُمثل حلاً على المدى الطويل، وقد تُشكل إشكاليةً أيضًا على المدى القصير[5]. ويفرق Dani Rodrik بين تحفيز النمو الاقتصادي واستدامته، حيث يتطلب النمو الاقتصادي عمومًا نطاقًا محدودًا من الإصلاحات غير التقليدية على الأغلب التي لا تُرهق القدرات المؤسسية للاقتصاد بشكل مفرط، أما استدامة النمو فهو أصعب من نواحٍ عديدة، إذ يتطلب بناء بنية مؤسسية متينة على المدى الطويل تُمكّن الاقتصاد من الصمود في وجه الصدمات والحفاظ على ديناميكية الإنتاج[6].

بناء على ما تقدم، نصل إلى أن النمو الاحتوائي هو أحد مقومات إستراتيجية النمو المستدام الناجحة القادرة على بناء مجتمع أكثر ازدهار ورفاهية على المدى الطويل، وهو يتعلق بتوسيع حجم الاقتصاد من خلال تفعيل مساهمة جميع فئات المجتمع كبار وصغار، نساء ورجال، فقراء وأغنياء، في تحريك ديناميكية الاقتصاد بدلاً من الآلية التقليدية التي تتمثل في إعادة توزيع الموارد.

وبالتالي فالنمو الاحتوائي يجب أن يكون سريع، وأن يشمل كل المناطق الجغرافية، والقطاعات الاقتصادية، ومختلف فئات المجتمع، وللتعرف أكثر على هذا المصطلح الاقتصادي الجديد، نسرد في الفقرات الموالية بعض التعريفات الأكثر رسمية والصادرة عن عدد من الهيئات الدولية والإقليمية المعروفة[7]:

- بالنسبة **لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** "النمو الاحتوائي هو ذلك النمو الذي تكون فيه الفجوة بين الأغنياء والفقراء أقل اتساعا، ويُوزّع فيه "عائد النمو" بطريقة أكثر عدلًا، مما يؤدي إلى "تحسن في مستويات المعيشة وتحقيق نتائج قيّمة لجودة حياة الناس (مثل الصحة الجيدة، والوظائف، والمهارات، والبيئة النظيفة، ودعم المجتمع)".
- يُعرّف **البنك الدولي** النمو الاحتوائي من خلال وتيرته ونمطه، "فهو ذلك النمو الكافي لانتشال أعداد كبيرة من الناس من دائرة الفقر، وهو ذلك النمو الذي يدمج الأغلبية العظمى من القوى القادرة عن العمل في اقتصاد البلاد".
- يركز **مركز سياسات النمو الاحتوائي** على المشاركة: "فالنمو الاحتوائي يعني المشاركة في تقاسم ثمار النمو، والمشاركة بفعالية في عملية بناء الثروة، بحيث يكون لهم رأي في توجيهها".
- بالنسبة **لبنك التنمية الآسيوي،** "يُعدّ التصدي للتمييز ضد الفئات الأكثر تهميشًا جزءًا لا يتجزأ من عملية النمو الاحتوائي ونتيجةً رئيسيةً لها. فالفئات التي عانت من التمييز هي تلك التي تركت بعيدة عن جهود الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية، وتُعدّ مساعدة هذه الفئات على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاستفادة منها حجر الزاوية للنمو الاحتوائي".

ويلاحظ من تعريف النمو الاحتوائي أنه يختلف جوهرا ومضمونا عن تعريف النمو الداعم للفقراء الذي تعرضنا له في الفقرات السابقة ولو أن هدفهما واحد وهو الحد من انتشار الفقر ومحاربة البطالة وعدم المساواة، هذا الفرق هو على أساس المجموعات المستفيدة من نتائج النمو، فالنمو الداعم للفقراء يركز على الأفراد تحت خط الفقر، بينما النمو الاحتوائي أكثر عمومية حيث يستهدف مشاركة كافة فئات وقطاعات المجتمع بهدف زيادة إنتاجيتهم من خلال زيادة الاستثمار في التعليم والصحة والتدريب بدلا من التحويلات المباشرة للدخل، فالنمو الاحتوائي يشمل تحقيق نموا اقتصاديا كشرط ضروري بالإضافة إلى تحقيق التوظف والعدالة الاجتماعية كشرط كافي لتحسين دخول الفقراء[8].

2.1 خصائص النمو الاحتوائي:

لكي يوصف النمو بأنه نمو احتوائي، يجب أن يحقق عددا من الشروط منها[9]:

- **المشاركة:** بأن يعمل هذا النمو على تشغيل الجزء الأكبر من القوى العاملة في أعمال منتجة وخاصة المستبعدين وهذا لا يعني الفقراء فقط وإنما يتضمن إدماج فئات أخرى كانت مستبعدة من عملية النمو سواء قطاعات أو مناطق أو أفراد.
- **العدالة التوزيعية:** يجب أن يتضمن النمو توزيعا عادلا للموارد تعود فائدته على كل القطاعات الاقتصادية.
- **رفع إنتاجية العناصر المشاركة في عملية التنمية:** وخاصة الفئات المهمشة من خلال زيادات الاستثمارات الموجهة إليها من تعليم وصحة وبنية تحتية، هذا بالإضافة إلى ضرورة وجود نظم تكفل تحقيق العادلة الاجتماعية في الأجل القصير لعملية التنمية.

وليس المقصود بالنمو الاحتوائي عودة السياسات الصناعية التي ترعاها الحكومة، وإنما التركيز على إزالة معوقات النمو وخلق مجالات للاستثمار. والنمو الاحتوائي يتطلب أن تخلط الحكومة بين النظام المركزي في عملية اتخاذ القرار والنظام اللامركزي في كيفية التنفيذ.

2. أهمية النمو الاحتوائي:

حسب Ruchir Agarwal فإن النمو الاحتوائي يسعى إلى تعزيز الثروة الوطنية والرفاهية مع الحد من الفقر، وضمان المساواة بين الأجيال، والحفاظ على الحريات الاقتصادية[10]، وهذا يعني أن النمو الاحتوائي يدمج بيع البعدين الاقتصادي والاجتماعي دون المساس بالحريات الاقتصادية وحق أرباب المال في تعظيم الثروة، وعلى العموم، يمكن رصد المؤشرات الإيجابية الآتية لإتباع سياسات النمو الاحتوائي:

- القضاء على الفقر والبطالة وتحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن تأمين فرص العمل الكافية لاستيعاب العمالة المؤهلة بغض النظر عن خلفياتهم، أو مستواهم المادي مما يعمل مستقبلا على تفادي عواقب اجتماعية وخيمة، كانهيار الأسرة، والجريمة، وإدمان المواد الأفيونية، وغيرها.
- تحسن المؤشرات الاجتماعية والديمغرافية، بالأخص زيادة التماسك الاجتماعي، والشعور بالرضى المعيشي، والأمن على المستقبل، وتوفر التعليم والرعاية الصحية، وارتفاع متوسط العمر المتوقع، وانخفاض معدل الوفايات،...الخ، وهي عناصر جد حيوية لحياة كريمة ومستقرة.
- تخفيف العبء عن ميزانيات الإنفاق الاجتماعي المرهقة لخزينة الدولة والوصول إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تعزيز رأس المال البشري وتحفيز الأفكار والابتكار لدى جميع أفراد المجتمع بما فيها الفئات المهمشة، كالنساء، والمعاقين، وغيرهم.

- تحقيق قيم المساواة، وهي حالة تضمن التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية بما في ذلك تلك التي لم تُولد بعد من خلال تقاسم ثمار النمو معهم.
- تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي ومحاربة بعض الظواهر التي تنتشر بكثرة في الاقتصاديات النامية كالجزائر مثلا، مثل النزوح الريفي، والهجرة غير الشرعية عبر زوارق الموت، وشيوع الاقتصاد غير الرسمي الذي يسيطر على جزء كبير من الاقتصاد الوطني.

3. ركائز النمو الاحتوائي:

يُبنى النمو الاحتوائي على مجموعة من الركائز التي تلغى الإحساس بالتهميش والاستغلال، من أبرزها نذكر[11]:

- **الحوكمة الرشيدة:** تعمل الحوكمة على التأسيس لنمو عادل ومنصف يقوم على الإدماج والرخاء المشترك من خلال بعض الآليات التي تعمل على مكافحة الفساد، والتقليص من الصعوبات الإدارية التي تعرقل المساهمة الاقتصادية لجميع المواطنين.
- **تعزيز القدرات التنموية:** يمكن جعل الاقتصاد أكثر انفتاحا وإنتاجية من خلال الاهتمام بالبنية التحتية، والخدمات اللوجستية، والنهوض بالقطاع الخاص، وغيرها.
- **معالجة الفوارق الجهوية:** معالجة الفوارق التنموية بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية والعمل على تحقيق الطموحات التنموية للمناطق الداخلية من خلال جلب الاستثمار وتعزيز البنية التحتية.
- **الاهتمام بالنمو الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة:** ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، وترشيد استهلاك الماء والطاقة، وتطوير الأنظمة الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي.
- **الإدماج الاجتماعي لضمان المساواة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية:** ويتطلب ذلك إتاحة الفرصة للقطاعات المهمشة والمحرومة في المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب، في الوصول للتعليم والمرافق الصحية، والبنية التحتية.
- **شبكات الضمان الاجتماعي:** وهي مهمة لحماية الفقراء والمعدومين، أو أولئك الذين لا يستطيعون المشاركة في فرص العمل التي أوجدها النمو.
- **النهوض بالتنمية البشرية والإدماج الاجتماعي:** ويكون ذلك من خلال الاهتمام بالصحة والتعليم والتدريب لتكوين كفاءات تتناسب ومتطلبات سوق العمل، إلى جانب تعزيز مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية.
- **التعليم و دعم النمو الاحتوائي:** "يشير استعراض الكثير من الدراسات التنموية إلى أن التعليم هو مفتاح النمو الاحتوائي في أي دولة لذلك يجب أن تتاح فرصة التعليم الكافي والكفء سواء تعليما أساسيا أو عاليا إلى كل الأفراد على حد سواء، ومعظم الآراء المؤيدة لمجانية التعليم العالي تستند في الأساس إلى أولوية اعتبارات العدالة، بغض النظر عن تأثيرها على اعتبارات الكفاءة، لذلك فاحتواء هؤلاء المستبعدين والمهمشين في العملية الإنتاجية يتطلب إتاحة الفرص لهم في البداية للحصول على مستوى التعليم والتدريب الكافي والعادل والكفء الذي يمكنهم من الحصول على فرص عمل أفضل ودخول أفضل لكسر الحلقة المفرغة التي يدور فيها الفقراء"[12].

ويدعم الاهتمام بالتعليم ضرورة الاهتمام بالصحة، لأن الفرد الذي يتمتع بصحة جيدة أكثر قدرة على الإنتاج والإبداع في عمله، عكس الفرد الذي يعاني من مشاكل صحية، فإنه سيتحول إلى نفقة إضافية تتحملها خزينة الدولة بدلا من توجيهها في مجالات أخرى.

4. معايير النمو الاحتوائي:

نتيجة لعدم وجود تعريف موحد للنمو الاحتوائي أصبح من الصعب إعداد مؤشرات لقياسه، وقد قام كل من صندوق النقد الدولي والبنك الآسيوي للتنمية بإعداد معايير لقياس النمو الاحتوائي[13]:

- **معايير لصندوق النقد الدولي:** قام صندوق النقد بإعداد مقاييس للنمو الاحتوائي يعتمد على عنصرين هما: نمو الدخل وتوزيع الدخل. وجوهر مقياس احتوائية النمو هو المنحنيات العامة للركز Generalized Concentration Curves، ويعرف المنحنى العام للتركز بأنه التوزيع التراكمي لمنحنيات الحراك الاجتماعي Social Mobility Curves.
- **معايير البنك الآسيوي للتنمية:** أعد البنك الآسيوي للتنمية مؤشرات عديدة للنمو الاحتوائي بلغ عددها نحو 35 مؤشرا مصنفة لخمسة أقطاب رئيسية هي: الفقر والتفاوت في توزيع الدخول (النقدي وغير النقدي)، نمو مرتفع ومستدام لخلق وظائف إنتاجية وفرص اقتصادية، الاحتواء الاجتماعي للتأكيد على تكافؤ الفرص، شبكات الأمان الاجتماعي، المؤسسات والحوكمة الجيدة.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر الإسلامي

يعد التمويل الأصغر الإسلامي أحد مكونات التمويل الإسلامي، وفي ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول الإسلامية فقد برز كأداة واعدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من خلال أدواته وآليات عمله.

1.مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي:

بغية تعريف التمويل الأصغر الإسلامي وجب تعريف التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي وذلك كما يلي:

- حسب **المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التابعة للبنك الدولي** يعرف التمويل الأصغر: "هو تقديم خدمات مالية رسمية للفقراء وذوي الدخل المنخفض (وفيما يتعلق بالائتمان على وجه الخصوص، من لا يحصلون على أجر ثابت) وكذلك غيرهم ممن يتم إقصاؤهم على نحو ممنهج من النظام المالي، حيث لا يشمل التمويل الأصغر طائفة من المنتجات الائتمانية لغرض ممارسة الأعمال وتسهيل الاستهلاك وتمويل الالتزامات الاجتماعية ومواجهة الطوارئ...الخ، بل أيضًا الادخار وتحويل الأموال والتأمين"[14].
- وحسب **منظمة العمل الدولية** التمويل الأصغر هو "توفير الخدمات المالية بصورة مستدامة لصغار المبادرين أو الأشخاص ذوي الدخول المنخفضة من الذين ليس لديهم إمكانية الحصول على خدمات مالية تجارية".[15]
- يعرف **صندوق النقد الدولي** التمويل الأصغر هو: "تقديم الخدمات المالية للأفراد ذوي الدخل المنخفض، ويشمل ذلك القروض الصغيرة، وحسابات التوفير الصغيرة، والتأمين الصغير، وأنظمة الدفع، حيث يهدف إلى تمكين الفقراء والمحرومين من الوصول إلى الخدمات المالية التي يُستبعدون عادةً من الحصول عليها في القطاع المالي التقليدي"[16].
- كما يعرف **التمويل الأصغر** على أنه "تقديم قروض بمبالغ صغيرة لأسر فقيرة منتجة وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى، وقد اتسعت دائرة التمويل الأصغر على مر الزمن لتشمل مزيدًا من الخدمات كالإقراض والادخار والتأمين وتحويل الأموال...الخ، وذلك نظرًا لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن استعصى عليهم الانتفاع من المؤسسات المالية الرسمية القائمة"[17].
- يعرف **د.منذر قحف التمويل الإسلامي** على أنّه "تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"[18].
- كما يعرف **التمويل الإسلامي** بأنه: "تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعّال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[19].
- كما أنّ **التمويل الإسلامي** هو "تقديم تشكيلة متنوعة من مصادر الأموال بصيغ متوافقة مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، وذات كفاءة تشغيلية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[20].
- وأما **التمويل الأصغر الإسلامي** هو "مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية وغير المالية المبنية على أحكام الشريعة الإسلامية كمنح التمويل والتأمين التكافلي، التسويق، التدريب وغيرها من الخدمات"[21].
- ويعرّف **التمويل الأصغر الإسلامي** على أنّه "تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء، أو تقديم خدمات مالية أخرى لهم، مثل: التأمين والادخار وتحويل الأموال وغيرها من الخدمات بصيغ تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وذلك وفق معايير وضوابط شرعية لتساهم بدور فاعل في تحقيق التنمية"[22].
- يعرّف **البنك الإسلامي للتنمية** التمويل الأصغر الإسلامي هو دمج بين التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي، يتميز التمويل الإسلامي عن الخدمات المالية التقليدية بعدة خصائص رئيسية[23]:

✓ **عدم وجود الفائدة:** يجب أن تكون المعاملات المالية خالية من الفائدة، ويُسمح فقط بفرض رسوم خدمة رمزية. يتم تحقيق الربح من المعاملات التجارية أو الاقتصادية المشروعة.

✓ **المعاملات الاقتصادية الحقيقية:** المعاملات مع العملاء تعتمد على الأنشطة الاقتصادية الواقعية التي تضيف قيمة للاقتصاد، وغالباً ما تكون مدعومة بأصول حقيقية.

✓ **تقاسم المخاطر:** المؤسسة المالية تشارك بنشاط في المعاملة وتتحمل المخاطر المرتبطة بتبادل السلع والخدمات.

✓ **العلاقات القائمة على الأسهم:** يمكن للمؤسسة المالية والمودعين المشاركة في علاقات قائمة على الأسهم أو استثمارات رأس المال المغامر، بدلاً من التمويل القائم على الديون.

✓ **الالتزام بالمعايير الإسلامية:** يجب أن تتوافق جميع المعاملات والاستثمارات مع المعايير الأخلاقية والإسلامية.

فالفرق إذًا بين التمويل الأصغر الإسلامي والتمويل الأصغر التقليدي أنّ هذا الأخير يشير إلى الخدمات المالية للفقراء سواء بالقروض أو تقديم خدمات مالية أخرى كالتأمين والادخار وتحويل الأموال وغيرها حسب نظام الفائدة، في حين أنّ التمويل الأصغر الإسلامي فهو تقديم تمويل عيني أو نقدي وخدمات تمويلية أخرى للفقراء وذلك بصيغ تمويلية خاصة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وفقًا لمعايير وضوابط شرعية وتسهم بشكل فعّال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[24].

2. مميزات التمويل الأصغر الإسلامي:

يتميز التمويل الأصغر الإسلامي بما يلي[25]:

- **الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية:** حيث يعتبر الامتثال للشريعة الإسلامية من أهم خصائص التمويل الأصغر الإسلامي، ما يمكّن من الوصول إلى عدد كبير من المسلمين المفضلين لأشكال النشاط المالي المتوافق مع الشريعة ويوفر فرصة الحصول على التمويل لشريحة واسعة من الناس ويعود بالنفع العام وهذا ما يحث عليه الدين الإسلامي ويشجعه فيعكس قيمه ورسالته.
- **القبول لدى فئات واسعة من المجتمع:** حيث يعد التمويل الإسلامي أكثر قبولًا لدى المستفيدين خاصة من لديهم الخلفية العقيدية والثقافة الإسلامية، فعلى الرغم من توفر في العديد من البلدان بعض الخدمات المالية المساعدة للفقراء إلا أنّهم يمتنعون على التعامل مع هذه الخدمات إذا كانت تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ممّا يحرم فئات هشة من الوصول والحصول على التمويل اللازم ويجعلهم خارج دائرة الاقتصاد، فمبادرات التمويل الأصغر الإسلامي كمنتج متخصص جديد في السوق يؤدي إلى جذب المزيد من المستفيدين.
- **تنوع عقود التمويل الإسلامي:** تتنوع عقود التمويل الإسلامي ما بين عقود قائمة على الموجودات وعقود قائمة على منافع الموجودات وعقود المشاركة في الربح والخسارة، فيجعل قائمة الخدمات والمنتجات المالية المقدّمة من خلال التمويل الأصغر كبيرة جدًا، وهذا ما يميزه عن التمويل التقليدي القائم على أدوات الدين على أشكالها المختلفة.
- **حماية طالبي التمويل:** يقوم التمويل الأصغر الإسلامي على مبادئ الشريعة الإسلامية القائمة على منع الغرر والغبن والجهالة والغش والتدليس والمشاركة في تحمل الأخطار والخسائر وإنظار المعسر وتحريم الربا، ممّا يضع طالب التمويل في وضع أفضل ويضمن حقوقه ويحميها مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على استرداد المبالغ، و زيادة فوائد على التأخير في السداد.

3. جهات منح التمويل الأصغر الإسلامي وعملائه:

توجد جهات تتكفل بالتمويل الأصغر الإسلامي، حيث تعد شريكًا أساسيًا في دعمه وإيصاله إلى الشريحة المحرومة والهشة وذوي الدخل المحدود للاستفادة منه، إذ تتنوع فئة العارضين ومعها فئة طالبي هذا التمويل.

1.3 جهات منح التمويل الأصغر الإسلامي:

تتمثل أهم جهات منح التمويل الأصغر الإسلامي فيما يلي[26]:

- **جهات التمويل الأصغر غير الرسمية:** حيث يحصل الفقراء على الخدمات المالية من خلال ترتيبات غير رسمية من الجهات الفردية مثل الأقارب والأصدقاء والجيران ومقرضي الأموال على أساس القروض الحسنة وجامعي المدخرات الموظفة وفق أسس شرعية والتجار والمصنعين وتجار المواد الخام والمهمة خاصة للمزارعين، وأيضًا نظام التوفير الدوار وجمعيات الإقراض والتي هي عبارة عن جمعيات مؤلفة من مشتركين يسهمون بشكل دوري في مبلغ يجمعونه مركزيًا وبعدها يعطى المبلغ كليًا أو جزئيًا لكل مشارك حسب دوره أو يتم اختياره دوريًا، وعلى الرغم من مزايا الخدمات المالية غير الرسمية لكثير من الناس إلا أنّها عرضة للانهيار أو الاحتيال لأسباب عديدة.
- **المنظمات القائمة على العضوية:** تعتمد على مدخرات الأعضاء، مثل التعاونيات والاتحادات الائتمانية، ومثل ما يسمى ببنوك القرية وجماعات العون الذاتي، وتتميز بطابعها التشاركي وتوزيع العوائد على الأعضاء بدلاً من الأرباح.

- **المنظمات غير الحكومية:** (**NGOs**) تهدف لتحقيق أهداف اجتماعية، وغالبًا ما تعتمد على المنح، وتدخل منظمات الزكاة والصدقة ضمن هذه الفئة، إلا أن قدرتها على تقديم خدمات مالية واسعة محدودة، وهناك توجه نحو التحول للطابع التجاري لتحقيق الاستدامة. لدرجة أن بعض المنظمات غير الحكومية تحولت إلى مؤسسات مالية رسمية.
- **المؤسسات المالية الرسمية:** تشمل البنوك الاجتماعية و البنوك الإسلامية، تمتلك هذه المؤسسات الموارد والخبرات و شبكات واسعة والقدرة على تقديم خدمات متعددة كالادخار والتحويلات المالية، مما يمكّنها من الوصول بشكل أكبر إلى الفقراء مباشرة أو بالتعاون مع منظمات أخرى. كما تشمل مؤسسات أخرى مهتمة بالتمويل الأصغر مثل البنوك الزراعية والريفية، وبنوك البريد والمؤسسات غير البنكية، وشركات التأجير والتأمين التكافلي، حيث تستهدف هذه الجهات الفئات الفقيرة وإن بدرجات متفاوتة من الكفاءة والسرعة.

2.3 عملاء التمويل الأصغر الإسلامي:

لا تلبي المنتجات التقليدية للتمويل الأصغر احتياجات العديد من العملاء المسلمين بشكل كلي، كما هناك عملاء في القطاع المصرفي التقليدي يطالبون بالمنتجات المالية الإسلامية، يوجد أيضًا العديد من الفقراء الذين يصرون على هذه المنتجات، في الواقع قد يكون الالتزام بالشريعة الإسلامية في بعض المجتمعات أقل مبدئيًا دينيًا وأكثر ثقافيًا؛ فحتى أولئك الأقل التزامًا دينيًا قد يفضلون المنتجات المتوافقة مع الشريعة[27]. كما أنّ هناك الكثير من الأفراد المسلمين يحجمون عن التمويل الأصغر التقليدي لأسباب دينية باعتبار أن الفائدة الربوية محرمة في الشريعة الإسلامية.

عرّف البنك المركزي السوداني عميل التمويل الأصغر بأنّه: "الفقير (هو الشخص الذي ليس له دخل أو له دخل لا يتجاوز الدخل المحدد حسب القانون السوداني) النشط اقتصاديًا (أي القادر على الكسب) الذي يتقدم للحصول على خدمات التمويل الأصغر وفقاً للشروط التي يحددها البنك"[28].

إنّ عملاء التمويل الأصغر هم عادة من الأفراد ذوي الدخل المحدود الذين يواجهون صعوبة في الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية، يشمل ذلك أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يعملون في المجالات الاقتصادية المتواضعة، مثل أصحاب المتاجر، مقدمي الخدمات، الحرفيين، والباعة المتجولين، بالإضافة إلى صغار المزارعين في المناطق الريفية، كما يمكن أن يتضمن الأفراد الذين يديرون أنشطتهم من منازلهم مثل إعداد وبيع المأكولات المنزلية أو أنواع أخرى من التجارة البسيطة، في المدن تتنوع أنشطة التمويل الأصغر بشكل أكبر لتشمل قطاعات متعددة[29].

إذ مثلًا يمنح بنك فيصل الإسلامي التمويل الأصغر لكل من كل قطاعات المجتمع في المناطق الريفية والمدنية (صغار المنتجين، الحرفيين والصناعات اليدوية، صغار المهنيين، الخريجين، ربّات الأسر، صغار المزارعين، الطلاب، المعاشيين، الموظفين والعمال محدودي الدخل)[30]. وبنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي في اليمن فئاته المستهدفة أصحاب مشاريع الشركات أو المنشآت المتوسطة والصغيرة سواء كانت خدمية أو تجارية أو إنتاجية أو صناعية لتحسين مستوى المعيشة والدخل للأسر المنتجة، وتمويل السيدات ذوات المشاريع المصغرة والصغيرة والمتوسطة والصيادين[31].

وبهذا فإن عميل التمويل الأصغر الإسلامي هو الفرد أو مجموعة الأفراد ذوو الدخل المحدود أو المتدني أو الفقراء، النشطون اقتصاديًا، يسعون للحصول على تمويل صغير لتلبية احتياجاتهم الأساسية أو لتوسيع مشاريعهم الصغيرة عادة من منازلهم وإعالة أسرهم، الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية، وأحيانًا يحجمون عنها لدوافع دينية، ويحتاجون إلى منتجات مالية تتوافق مع معتقداتهم الدينية. وعدم امتلاكهم لضمانات كافية، ويحتاجون إلى تسهيلات مالية صغيرة لبدء أو تطوير مشروع صغير بهدف تحسين دخلهم ومستوى معيشتهم. يمكن أن يكونوا من العاملين في القطاع غير الرسمي يتوزعون بين حضر وريف، و التركيز على الفئة الهشة ومن النساء والمزارعين وذوي الاحتياجات الخاصة الذين يمتلكون القدرة على العمل.

4. أدوات التمويل الأصغر الإسلامي:

تتنوع العقود التمويلية الإسلامية التي تصلح للتمويل الأصغر منها القائمة على البيوع (المرابحة، الاستصناع، السلم) وعقود قائمة على المشاركات (المشاركة، المضاربة، المزارعة، المساقاة، المغارسة)، وعقود قائمة على الإجارات (الإجارة بأنواعها)، والقائمة على (الوكالة)، وعقود قائمة على التبرع والارتفاق (القرض الحسن، الوقف، الكفالة، الهبة)، ومجانية إلزامية كالزكاة. نذكر من أهم الأدوات ما يلي:

- **المشاركة:** تقوم صيغة المشاركة على مساهمة الأطراف في رأس المال والعمل ضمن مشروع تجاري مشترك، ويتم تقاسم الأرباح أو الخسائر بحسب نسب متفق عليها مسبقًا، ويحتفظ كل شريك بحقوق إدارة المشروع، وإن كان ليس بالضرورة أن يباشر الإدارة بنفسه، يجب أن يكون الشركاء على علم واضح بطبيعة النشاط، وأن يحصلوا على معلومات محاسبية دقيقة تتعلق بالمشروع، كما أنه من الممكن أن يسهم الشركاء الجدد برؤوس أموال

إضافية، وقد يُمنح أحدهم أجرًا مقابل إدارته للمشروع، إلا أن هذه الصيغة لا تتمتع بكثير من الشهرة في التمويل الأصغر، خصوصًا ما يتعلق بالمتطلبات المحاسبية والشفافية في إعداد التقارير المالية للتوزيع العادل للأرباح والخسائر و احتمالية تحقيق خسائر أو أرباح صغيرة نسبيًا؛ قد يفرض أعباءً تشغيلية كبيرة، خاصة في المشاريع متناهية الصغر التي تفتقر في العادة إلى أنظمة محاسبة رسمية[32].

- **المضاربة:** حيث يقدم أحد الأطراف الأموال (الممول) بينما يقدم الطرف الآخر (العامل) رأس المال البشري والجهد الإداري لتنفيذ المشروع، يتم تقاسم الأرباح بين الطرفين وفقًا لنسبة متفق عليها مسبقًا، في حال وقوع خسارة يتحمل الممول الخسائر المالية أي على حسب رأس ماله الذي ساهم به، في حين يخسر العامل وقته وجهده بشرط عدم تعدي أو إفراط منه، يتطلب نظام تقاسم الأرباح والخسائر مستوى عالٍ من الشفافية والإعداد الدقيق للتقارير لضمان توزيع عادل للأرباح والخسائر، ورغم تشجيع الشريعة لهذا النوع من التمويل، إلا أنه قد يتسبب في تكاليف تشغيلية مرتفعة، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي ليست معتادة على الحسابات الرسمية، وارتفاع مخاطرها مما يؤدي إلى عدم التوسع في استخدام هذه الصيغة في التمويل الأصغر الإسلامي[33].
- **المرابحة:** هو أكثر صيغ التمويل الإسلامي استخدامًا، ويعتمد على بيع سلعة بسعر يشمل التكلفة مضافًا إليها هامش ربح متفق عليه مسبقًا. في هذا النموذج، يطلب العميل شراء سلعة معينة، فيقوم الممول بشرائها أولًا ثم يبيعها له بهامش ربح ثابت، قد يُعيّن الممول العميل كوكيل لشراء السلعة، لكن تظل الملكية والمخاطر على الممول حتى يتم السداد الكامل، غالبًا ما يتم السداد على أقساط متساوية، ويتميز هذا النموذج بثبات هامش الربح بغض النظر عن تأخر السداد، ولتوافق العملية مع الشريعة، يجب: أن يملك الممول السلعة قبل البيع، أن تكون السلعة عينية، وأن يوافق العميل على السعرين (سعر الشراء وإعادة البيع)[34]. وهي على نوعين: مرابحة بسيطة ومرابحة للآمر بالشراء (المركبة).
- **السلم:** وهو عملية بيع سلعة والتي يتعهد فيها البائع بتسليم سلعة للمشتري في تاريخ مستقبلي مقابل مبلغ محدد مقدّمًا ويدفع بالكامل في الحال، أي تعجيل الثمن وتأجيل السلعة، وتصلح هذه الصيغة لتمويل صغار المزارعين والحرفيين والمنتجين [35] .
- **الاستصناع:** هو عقد يتم من خلاله الاتفاق على تصنيع أو إنشاء أصل معين وفقًا لمواصفات محددة مسبقًا، مع تسليم مؤجل، يلتزم الصانع بتسليم المنتج المستصنع (المشتري) في الموعد المحدد مقابل مبلغ مالي يتم دفعه إما كليًا أو جزئيًا مقدمًا أو على أقساط، يعتبر العقد نهائيًا وغير قابل للإلغاء بمجرد بدء عملية التصنيع، شريطة التزام الطرفين بالشروط التعاقدية المتفق عليها، لاسيما ما يتعلق بالجودة والكمية[36].
- **الإجارة:** تندرج كل من الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك ضمن عقود التأجير في التمويل الإسلامي، حيث يُلزَم المستأجر بدفع مبلغ شهري مقابل استخدام أصل معين لفترة زمنية محددة، وتتميّز الإجارة المنتهية بالتمليك بوجود وعد من المؤجِّر بنقل ملكية الأصل إلى المستأجر عند انتهاء مدة العقد، مما يجعلها خيارًا مناسبًا لتمويل الأصول بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية[37].
- **القرض الحسن:** تعد هذه الصيغة من صور التعاون والتكافل الاجتماعي في الفقه الإسلامي، حيث تقوم الجهة المانحة للتمويل الأصغر الإسلامي بمنح مبلغ من المال للمقترِض (صاحب المشروع المصغر) على أن يُعاد دون عبء أو زيادة أو فائدة، وذلك ابتغاء وجه الله تعالى وخدمة للمجتمع. وقد تطلب الجهة المانحة ضمانًا لإرجاعه.
- **الزكاة:** وهي إجبارية الإخراج من مال المسلم الذي بلغ النصاب وحال عليه الحول، أي هي تعبئة لقسط من أموال الأغنياء لصالح الفقراء، بقصد توفير السلع والخدمات والرعاية الصحية والاجتماعية للطبقات محدودة الدخل.
- **الوقف:** يتمثل الوقف في حبس الأصل وتسييل منفعته، أي توجيه الريع الناتج إلى أفعال الخير، ومع أنه قديم من حيث تطبيقاته، إلا أنّه أخذ أشكالًا حديثة ومبتكرة؛ مثل الصناديق الوقفية والصكوك الوقفية والشركات الوقفية والأسهم الوقفية والودائع الوقفية، إذ أنّ الوقف مرن بطبيعته وبإمكانه أن يأخذ كل أشكال التطبيقات الإدارية المعاصرة، لاستخدامه كأداء مهمة في التمويل الأصغر[38].
- **التكافل (التأمين التعاوني):** هو البديل الإسلامي للتأمين التقليدي، ويعتمد على مبدأ الضمان المتبادل بين الأعضاء، تُشتق كلمة "تكافل" من الجذر العربي "كفالة"، أي التزام الأفراد بضمان بعضهم البعض، حيث يساهم كل مشارك في صندوق يُستخدم لمساعدة الأعضاء في أوقات الحاجة مثل الوفاة أو فقدان المحاصيل أو الحوادث، وتُستثمر الأقساط المدفوعة بطرق متوافقة مع الشريعة لتجنّب الربا[39].

المحور الثالث: مساهمة التمويل الأصغر الإسلامي في دعم وتعزيز النمو الاحتوائي –دراسة تحليلية للواقع والتحديات–

على اعتبار أنّ الدول العربية ترتكز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أنّ جميع الدول الإسلامية بما فيها الدول العربية تصنف ضمن الدول النامية أو السائرة في طريق النمو، فقد قمنا بتحليل بيانات هذه المناطق ومقارنتها بالمستوى العالمي فيما يتعلق بالفقر، والبطالة، والنواتج، والشمول المالي، وتمكين المرأة، وأوضاع الشباب وتدريبهم، والحماية الاجتماعية، وتوفير التمويل لمشاريعهم..الخ، وكذا واقع التمويل الأصغر الإسلامي وتجاربه، لتبيان واقعية علاقته بالنمو الاحتوائي.

1. العلاقة بين التمويل الأصغر الإسلامي والنمو الإحتوائي:

يتمتع التمويل الأصغر الإسلامي بقدرته على توسيع نطاق المستفيدين أفراد ومؤسسات مصغرة من الخدمات المالية التي تحترم قيم ومبادئ المجتمعات الإسلامية، وبالتالي يمكنه مساعدة الدول في تعميق النمو الاحتوائي من خلال ما يلي:

- **تحقيق الشمول المالي:** وصفت مبادرات الأمم المتحدة الشمول المالي بأنه: "ضمان وصول الخدمات المالية المناسبة، بما في ذلك الادخار، والائتمان، والتأمين، والتحويلات المالية، وغيرها من الخدمات المصرفية/خدمات الدفع، لجميع الأسر والشركات "المؤهلة للتمويل" بتكلفة معقولة"[40]، وعليه، يقوم الشمول المالي يقوم على فكرة إتاحة الخدمات المالية بسعر ملائم لجميع الفئات السكانية بمن فيهم تلك الفئات منخفضة الدخل، والمهمشة، كالنساء، والمهاجرين، وصغار المزارعين، من أجل تمويل أعمالهم الصغيرة، وتنمية مشاريعهم الصغرى، وهي نفس الفكرة التي يسعى إليها التمويل الأصغر الإسلامي ولكن ضمن ضوابط شرعية حيث يُفضل التمويل الأصغر الإسلامي دعم الاستثمارات الأخلاقية.

  وحسب أعطية وقندوز، فإن الغاية الكبرى للتمويل الأصغر الإسلامي هو استفادة المحرومين ماليًا من الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث تبين تجارب الدول أن الكثير من هؤلاء الأشخاص يرفضون التعامل بالخدمات المالية لأسباب دينية وثقافية، لذلك يحاول التمويل الأصغر الإسلامي حل هذه المشكلة من خلال توفير منتجات مالية تحترم معتقدات هؤلاء الأشخاص[41].
- **الحد من الفقر والبطالة:** يستند مفهوم التمويل الأصغر، كإستراتيجية للحد من الفقر، إلى المفهوم الاقتصادي النيو–كلاسيكي المتمثل في توفير المدخلات المالية للفقراء لتمكينهم من المشاركة في أنشطة مدرة للدخل[42]، وبالتالي، يساهم التمويل الأصغر الإسلامي في زيادة عدد الوظائف المتاحة ويقدم حلولا متكاملة هدفها دعم اعتماد الفقراء وذوي الدخل المحدود على أنفسهم في تنمية مشاريعهم الصغيرة بدلا من انتظار المساعدات والإعانات الحكومية مما يعود بالنفع على أنفسهم، وعائلاتهم، والمجتمعات التي يعيشون فيها، ويعزز فرص الوصول إلى النمو والازدهار والرفاه الاقتصادي.
- **تعزيز المساواة بين الجنسين ودعم المرأة:** يمكن للتمويل الأصغر الإسلامي دعم أعمال المرأة على أفضل وجه من خلال مراعاة أدوارها كرائدة أعمال وأم، ويمكن للمرأة أن تحقق مجموعة من المكاسب كالوصول إلى الخدمات المالية، وفتح وتطوير الأعمال التجارية، وزيادة مهاراتها، وتشكيل جمعيات، مما يساهم في تحقيق الأهداف الغذائية، والتعليمية، ورفاهية الأسرة، وبالتالي تحسين مجتمعاتها التي تنتمي إليها. وتعتبر مشاريع أو استثمارات النساء أقل مخاطرة وأحسن جدوى مقارنة باستثمارات الرجال بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي، ويرجع السبب إلى أن النساء يلتزمن بتسديد ديونهن في الوقت المحدد مقارنةً بالرجال مما يعطيهن ميزة أفضلية[43].
- **تحقيق العدالة الاجتماعية:** يُعد تعزيز العدالة الاجتماعية أولوية أساسية في التمويل الأصغر الإسلامي، وتزيد أهمية التمويل الأصغر الإسلامي كلما ارتفعت دالة المنفعة الاجتماعية من خلال توفير احتياجات الأفراد الأساسية، كالغذاء، والمأوى، والتعليم، والصحة، والعمل، بما يضمن التماسك الاجتماعي، ويقلل من التهميش، ويقلص فجوة الفوارق الطبقية بين الأغنياء والفقراء، ويحقق نوع من العدل والمساواة في توزيع عوائد النمو الاقتصادي بين أفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس، أو العرق، أو الدين، أو المستوى الاقتصادي، كما تتحقق العادلة الاجتماعية من خلال استفادة الطبقات الهشة والفقيرة من الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بطريقة منصفة تقلل الاستغلال والتحيز وتحفظ الكرامة الإنسانية.
- **تقليل خطر فرط المديونية:** يقصد بخطر فرط المديونية لجوء طالب التمويل إلى الحصول على خدمات التمويل الأصغر من أكثر من جهة سواء بسبب انخفاض قيمة المبالغ المحصلة والتي لا تفي باحتياجاته من التمويل، أو بسبب المنافسة الناتجة عن تركيز معظم مؤسسات التمويل الأصغر على نفس المناطق مما يغري طالبي التمويل لطلب المزيد، أو غيرها من الأسباب، وهناك سبب خاص لزيادة فرط المديونية، يتمثل في طبيعة العلاقة بين مؤسسة التمويل الأصغر وطالبي التمويل الفقراء ومحدودي الدخل، حيث تقوم على القرض الذي يترتب عنه مديونية على المتمول، أما إذا

كانت عقود التمويل وفق الصيغ الإسلامية، فإن جزءا مهما من التمويلات لن تكون ديونا، وستكون مؤسسة التمويل دائنة أحيانا، وتاجرة أحيانا، وشريكة في رأس المال أحيانا أخرى، مما يقلل من خطر فرط المديونية[44].

2.مبادرات وتجارب بعض الدول في تطبيق التمويل الأصغر الإسلامي لتحقيق مقومات النمو الاحتوائي:

طبقت دول عديدة مبادرات لتكريس التمويل الأصغر الإسلامي نذكر منها:

- إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عام 1968 الذي يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية من خلال تمويل مشاريع تنموية، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) الذي أُسس في عام 1980 لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، لاسيما في مجالات التعليم والصحة وتمكين المرأة والطفل وتعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الأصغر، إذ ساهم البرنامج في تأسيس بنوك للتمويل الأصغر، مثل بنك الأمل في اليمن، والبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة في الأردن، وبنك الرجاء في لبنان، وبنك الإبداع في السودان وسيراليون، وغيرها، وأيضا تم تأسيس شبكة سنابل للتمويل الأصغر عام 2002 وتضم أكثر من 60 مؤسسة في 12 دولة عربية، تمثل ما يقارب 80% من عملاء التمويل الأصغر في المنطقة تهدف إلى تطوير الأداء المؤسسي وتعزيز الشفافية وتبادل الخبرات والبيانات وتوفير فرص التدريب والبحث،كما كانت هناك مبادرة برامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع في السعودية التي بدأت في سنة 2004 لدعم النساء ذوات الدخل المنخفض عبر قروض متناهية الصغر بدون فوائد لبدء مشاريع منزلية، ومراكز باب رزق جميل تهدف إلى خلق فرص عمل من خلال قروض بدون فوائد للمشروعات الصغيرة وتمويل شراء سيارات أو شاحنات للأفراد الراغبين في العمل الحر، إضافة إلى دعم أصحاب الامتياز التجاري المحلي والعالم.، وكذا مبادرة غرامين جميل للتمويل العربي متناهي الصغر تم تأسيسها بالتعاون بين مؤسسة غرامين البنغالية ومؤسسة عبد اللطيف جميل، وتعمل في عدة دول عربية مثل: مصر، الأردن، فلسطين، السودان، لبنان، اليمن، تقدم المؤسسة دعمًا فنيًا وتقنيًا لمؤسسات التمويل الأصغر، بهدف تعزيز كفاءتها المالية والتشغيلية، وزيادة قدرتها على الوصول إلى الفئات المحرومة[45].
- **تجربة بنغلاديش:** تُعد بنغلاديش رائدة في التمويل الأصغر، حيث أسس محمد يونس الفائز بجائزة نوبل للسلام بنك غرامين الذي لعب دورًا محوريًا في محاربة الفقر وتمكين النساء من خلال تقديم قروض صغيرة دون ضمانات الذي خدم 45 مليون شخص (98٪ منهم نساء) ووصل إلى 94٪ من قرى البلاد، رغم أن المسلمين يشكلون 90٪ من السكان، لا تتجاوز حصة التمويل الأصغر الإسلامي 3–5٪ من السوق بسبب عدة تحديات منها غياب القيادة والرؤية، ضعف الدعم المؤسسي، وقلة الخبرات والتمويل، يضم قطاع التمويل الأصغر في بنغلاديش مزيجًا من البرامج الحكومية، والمنظمات غير الحكومية (NGOs) ، والجهات الخاصة، وقد ساهمت مؤسسات مثل بنك غرامين ومنظمة (BRAC) (لجنة النهوض الريفي البنغالية سابقًا) في إيصال الخدمات المالية إلى القاعدة الشعبية، من جهة أخرى، يُعد بنك "إسلامي بنغلاديش المحدود (IBBL)" أول بنك إسلامي في جنوب آسيا، ويهيمن على سوق التمويل الأصغر الإسلامي في البلاد بحصة تبلغ 78.4٪ بين مقدمي هذا النوع من التمويل، من خلال "مخطط التنمية الريفية (RDS) "الذي توسع في عامه الأول في خدمة 3,334 شخصًا بمبلغ 9.1 مليون تاكا، وكان 84٪ من المستفيدين من النساء، وبحلول عام 2012 استفاد 624,591 شخص في 13,378 قرية، 94٪ منهم نساء و41٪ تتراوح أعمارهم بين 18 و30 عامًا، لأنه يتماشى مع المبادئ الدينية ويعزز الشمول المالي من خلال أدوات مثل الزكاة وتقاسم الأرباح[46].
- **تجربة أندونيسيا:** يُعد التمويل الأصغر الإسلامي في إندونيسيا من أبرز التجارب العالمية، حيث نشأ في أوائل التسعينيات استجابة لحاجة المجتمعات الريفية إلى خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويشمل هذا القطاع البنوك الإسلامية، والبنوك الريفية (BPRS) ، وتُشرف على هذه المؤسسات هيئة الخدمات المالية ووزارة التعاونيات، بحسب طبيعة الترخيص، وأيضًا توجد التعاونيات المالية مثل بيوت "المال" و"التمويل" (BMT)الأول يُعنى بالجوانب الاجتماعية من خلال إدارة موارد الزكاة والوقف والنفقات لتقديم الدعم للفئات المحتاجة، أما الثاني فيُركز على النشاط المالي، حيث يوفر خدمات جمع الودائع وتمويل المشاريع باستخدام صيغ تمويل إسلامية مثل المضاربة، المشاركة، المرابحة، البيع الآجل، والقرض الحسن، مما يجعل هذه المؤسسات نموذجًا يجمع بين العمل الخيري والتمويلي لتحقيق التنمية ومكافحة الفقر، وتُظهر التجربة الإندونيسية فعالية التمويل الأصغر الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة، وتحقيق الشمول المالي، وتخفيف حدة الفقر، خصوصًا في المناطق التي لا تصل إليها الخدمات المصرفية[47].
- **تجربة ماليزيا:** تُعد ماليزيا من الدول الرائدة في مجال التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة، حيث تمتلك منظومة مصرفية متقدمة تجمع بين القطاعين التقليدي والإسلامي، مما أتاح تنوعًا في الجهات التي تقدم الدعم والتمويل للأسر الفقيرة والمشروعات الصغرى، وقد أطلقت الحكومة الماليزية عدة

برامج رائدة، أبرزها "برنامج التنمية للأسر الأشد فقرًا" و"برنامج أمانة اختيار ماليزيا" الذي استلهم من نموذج بنك غرامين، وقدم قروضًا بدون فوائد للفقراء لدعم الأنشطة الزراعية والمشروعات متناهية الصغر، وتتنوع المؤسسات المقدمة لهذا التمويل إلى أربع فئات رئيسية: مؤسسات مركزية مثل TEKUN وYayasan Usaha Maju، ومؤسسات تعاونية أبرزها بنك راكيات، ومؤسسات مالية تنموية كبنك سيمبنان ناسيونال وAgrobank، إضافة إلى البنوك التجارية التي بدأت منذ 2006 تقديم خدمات التمويل الأصغر ضمن مخطط وطني. وتتميز جميع هذه الجهات بتقديم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة، تشمل القرض الحسن، والرهن الإسلامي، وصيغة بيع العينة على الرغم من محاذيره الشرعية، ما ساهم في تعزيز الشمول المالي والحد من الفقر في البلاد[48].

3. واقع التمويل الأصغر الإسلامي والنمو الاحتوائي في الدول الإسلامية:

يرصد البنك الدولي أوضاع الفقر منذ عام 1990 باستخدام خط الفقر الدولي المعرّف بـ2.15 دولار للفرد يوميًا وفقاً لتعادل القوة الشرائية، كما يستخدم خطين أعلى: 3.65 دولار للشريحة الدنيا و6.85 دولار للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (وفق تعادل القوة الشرائية لعام 2017)، إذ تشير التقديرات إلى ارتفاع معدلات الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين عامي 2013 و2019، حيث زاد الفقر عند خط 3.65 دولار من 12% إلى 14.6%، وعند خط 6.85 دولار من 44.3% إلى 45.4%. وتُعد المنطقة الوحيدة التي شهدت هذا الارتفاع، وسط تحديات تتعلق بجمع البيانات وتغطية السكان[49]. وحسب الأمم المتحدة فقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة عدد الفقراء حول العالم للمرة الأولى منذ جيل، إذ ارتفع عدد من يعيشون في فقر مدقع عام 2020 بمقدار 71 مليون شخص مقارنة بالعام السابق، ليصل العدد في عام 2024 إلى نحو 700 مليون شخص يعيشون بأقل من 2.15 دولار يومياً، وقد تراجعت نسبة العمال الفقراء من 14.3% في 2010 إلى 7.1% في 2019، قبل أن تعاود الارتفاع في 2020، وعلى صعيد الحماية الاجتماعية، يتمتع بها اليوم أكثر من نصف سكان العالم (52.4%)، بينما لا يزال 3.8 مليارات شخص محرومين منها. في هذا السياق تهدف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى إرساء أطر سياساتية قوية على المستويين الوطني والإقليمي، تستند إلى استراتيجيات تنموية شاملة تدعم الفقراء وتراعي الفوارق بين الجنسين، بما يضمن التمتع المتساوي لجميع الأفراد – رجالاً ونساءً – بالحقوق الاقتصادية، ويشمل ذلك تمكينهم من الوصول إلى الخدمات الأساسية، وامتلاك الأراضي وغيرها من أشكال الملكية، والموارد الطبيعية، وحقوق الميراث، والتكنولوجيا الملائمة، والخدمات المالية، بما فيها التمويل الأصغر[50].

في مطلع الألفية، كان 32.3% من سكان بلدان منظمة التعاون الإسلامي يعيشون على أقل من 2.15 دولار يوميًا، وفقًا لبيانات من 30 بلدًا عضوًا. بحلول عام 2022، انخفضت هذه النسبة إلى 11.7%، تسع دول أعضاء، منها ألبانيا، كازاخستان، ماليزيا، الإمارات، وتونس، حققت الهدف الإنمائي القضاء على الفقر المدقع ويتوقع أن تنضم إليها بحلول 2030 كل من مصر، إندونيسيا، طاجكستان، وقرغيزستان. في المقابل، مازالت نسب الفقر المدقع تتجاوز 30% في النيجر، أوغندا، تشاد، نيجيريا، وبوركينا فاسو[51]. والشكل التالي يوضح نسب الفقر في دول منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بين عامي 2000 و2022:

شكل رقم1: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في العديد من الدول الإسلامية لعامي 2000 و2022

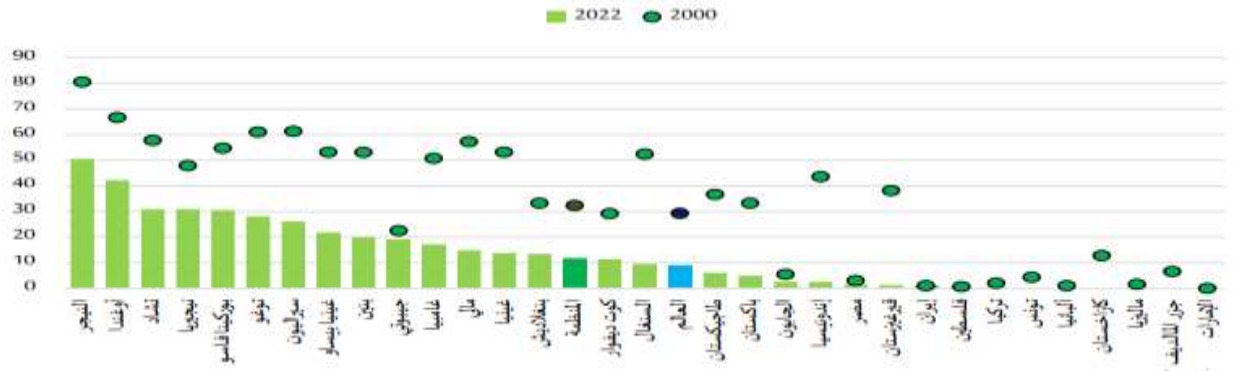

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2024، سيسرك، أنقرة، 2024، ص 13.

يشير تقرير "أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الصادر عن البنك الدولي إلى توقعات بنمو اقتصادي متواضع في المنطقة بنسبة 2.7% عام 2024، مدفوعًا بشكل أساسي بأداء اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، كما أنّ التأثيرات العميقة للصراع في قطاع غزة والعدوان عليها، أدى إلى انكماش الناتج المحلي بنسبة 86% في الربع الأخير من عام 2023، وانعكاسات ذلك على استقرار المنطقة وتعطيل

حركة التجارة عبر قناة السويس، وفي سياق الدين العام، يؤكد التقرير أن الدول المستوردة للنفط تواجه صعوبات في تقليص مستويات الدين رغم النمو، بفعل عوامل كالتقلبات النقدية وتعديلات تدفق المخزون، في حين أن الدول المصدّرة للنفط تحقق خفضًا نسبيًا في نسب الدين بفضل النمو الاقتصادي[52].

كما تشير بيانات تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول سوق العمل لعام 2023 إلى أن بلدان المنظمة تسجل معدلات بطالة أعلى من المتوسط العالمي حيث بلغ 6.3% في 2022، مقابل 5.9% في البلدان النامية غير الأعضاء و4.5% في البلدان المتقدمة، إذ بلغ عدد العاطلين 43.2 مليونًا، وكانت بطالة الإناث هي الأعلى (7.4%)، كما بلغ معدل بطالة الشباب 13.7%، كما أن 28.8% من الشباب خارج سوق العمل والتعليم والتدريب، ويعاني سوق العمل من ضعف في المهارات، إذ أن 27% من القوى العاملة دون تعليم أساسي، ونسبة العمال ذوي المهارات العالية منخفضة، ويتركز التوظيف في قطاعي الزراعة (31.7%) والخدمات (47.2%)، بينما تمثل إنتاجية العامل 27.7% فقط مقارنة بالبلدان المتقدمة، وعلى الرغم من تراجع الفقر المدقع من 16.6% في 2010 إلى 10.8% في 2022، تبقى الفجوة التنموية قائمة، حيث لا تزال نسبة كبيرة من العمال (50.3%) في وظائف غير مستقرة، وترتفع النسبة إلى 61.9% لدى النساء،كما تعاني نظم الحماية الاجتماعية من ضعف التغطية، إذ تقل نسبة المستفيدين عن 10% في 13 دولة، وتبقى أقل من المتوسط العالمي (46.9%) في 37 دولة، في الوقت نفسه، يواجه سوق العمل تحديات متزايدة بفعل الأتمتة والرقمنة، حيث يُتوقع أن 44% من المهارات الحالية ستفقد أهميتها خلال خمس سنوات، مما يهدد بإقصاء ذوي المهارات المتدنية[53].

أما فيما يخص الشمول المالي فقد ارتفعت نسبة ملكية الحسابات المالية عالميًا حيث وصلت إلى 76% من البالغين على مستوى العالم و71% في الدول النامية عام 2021، مقارنة بـ 51% فقط في عام 2011، جاء هذا النمو مدفوعًا بالتحول الرقمي، خاصة بعد جائحة كوفيد-19، وفي الدول النامية ارتفعت نسبة المستخدمين للمدفوعات الرقمية من 35% (2014) إلى57% (2021) ، 83% ممن تلقوا مدفوعات رقمية استخدموها أيضًا في معاملات أخرى مثل الادخار أو القروض، تراجعت الفجوة في ملكية الحسابات بين الرجال والنساء في الدول النامية من 9 نقاط مئوية إلى 6 نقاط[54].

في عام 2023، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي 8.9 تريليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية، بزيادة طفيفة بنسبة 1.4% عن عام 2022، وهو ما يعادل 8.5% من الناتج العالمي، وسجل نصيب الفرد من الناتج المحلي 4,571 دولاراً، بزيادة 1.3% عن 2022، تراجع متوسط النمو الاقتصادي من 5.5% في 2022 إلى 3.3% في 2023، مع توقع انتعاشه بـ 4.2% في 2025. سجلت غيانا أعلى نمو بنسبة 33%، بينما شهدت دول كالسودان (-18.3%) وفلسطين (-6.1%) انكماشًا اقتصاديًا. ورغم تراجع التضخم من 17.7% إلى 17.3%، ظل مرتفعًا، وسجلت السودان أعلى معدل عالمي بـ171.5%، تلتها تركيا وسورينام وسيراليون وإيران على التوالي، تُعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المشاريع متناهية الصغر، محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي ووسيلة فعالة للتخفيف من الفقر وخلق فرص العمل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، إذ تمثل هذه المشاريع 99.9% من إجمالي الشركات، وتسهم بنسبة 93.4% من إجمالي التوظيف، وهي نسبة تتجاوز المتوسط العالمي البالغ 79%، كما تشكل مساهمتها في القيمة المضافة 84.9%، مقارنة بـ80.1% عالميًا، غالبًا ما تعاني هذه المشاريع من ضعف الإنتاجية وصعوبة الوصول إلى فرص تمويل مستدامة، كما أنها أقل قدرة على خلق وظائف مستقرة وعالية الجودة مقارنة بالشركات الكبرى، ولتحقيق نمو فعال، ينبغي تحسين فرص التمويل، والاستثمار في البنية التحتية كالنقل والطاقة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتيسير منح التراخيص[55].

إذ تواجه المشاريع الصغيرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي صعوبات كبيرة في الوصول إلى التمويل، حيث إنّ 13.2% فقط منها لديها إمكانية الحصول على قرض أو خط ائتمان، مقارنة بـ21.5% من الشركات المتوسطة و28.9% من الشركات الكبيرة، كذلك، لا تمتلك سوى 72.1% من الشركات الصغيرة حسابات بنكية، مقابل 85.3% للمتوسطة و90% للكبيرة، وفيما يتعلق بشراء الأصول الثابتة، تبلغ النسبة 1.5% فقط لدى المشاريع الصغيرة، مقابل 29.6% و34.4% على التوالي للمتوسطة والكبيرة، هذه الفجوات التمويلية تحدّ من قدرة المشاريع الصغيرة على النمو والاستثمار، ما يستدعي اعتماد أدوات تمويل بديلة وسياسات داعمة[56]. والشكل الموالي يوضح الوصول إلى التمويل في دول منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بحجم الشركة:

شكل رقم2: مقارنة الوصول إلى التمويل بين حجم الشركات في دول منظمة التعاون الإسلامي

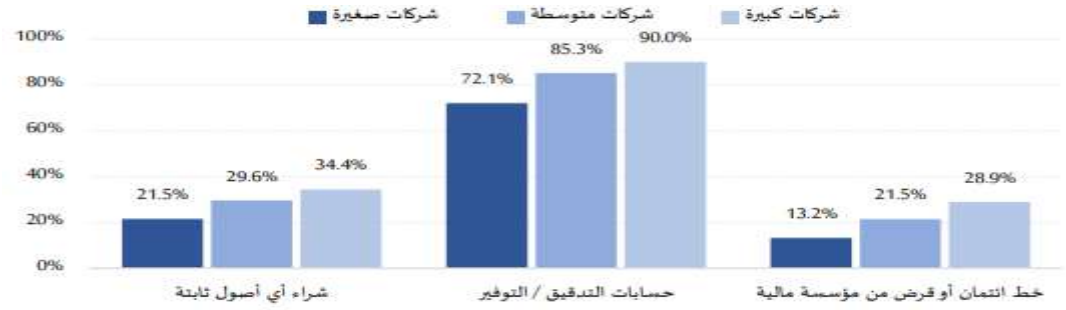

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2024، مرجع سابق، ص 114

كما تكشف بيانات أن المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تواجه تحديات تمويلية كبيرة، حيث تُظهر النسب أن 19.5% من المشاريع المتناهية الصغر و22.0% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة مكبلة تمامًا بالقيود التمويلية، في حين تعاني 30.9% و22.8% منها من قيود جزئية على التوالي، ورغم أن هذه النسب قد تبدو أقل من المتوسطات العالمية من حيث القيود الكاملة، إلا أن حصة المشاريع التي لا تواجه أية قيود تمويلية في بلدان المنظمة أقل بكثير مقارنة بغيرها، مما يشير إلى أن شريحة واسعة من هذه المشاريع لا تزال تعاني من صعوبات في الوصول إلى التمويل، ويعكس ذلك أهمية العمل على معالجة الفجوة التمويلية من خلال إصلاحات تنظيمية وتوسيع نطاق أدوات التمويل البديلة، بما في ذلك التمويل الأصغر الإسلام، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 3: القيود التمويلية للمؤسسات المتوسطة والصغير والمصغرة في منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بالدول الأخرى عالميًا

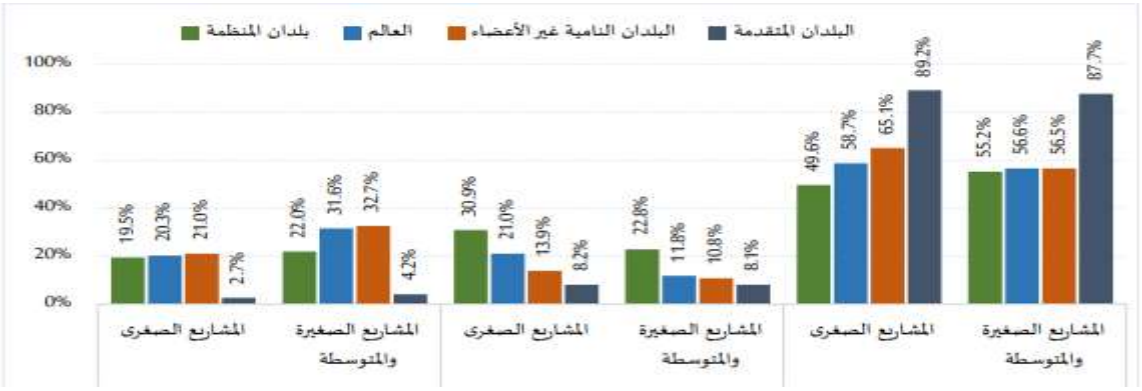

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2024، سيسرك، أكتوبر 2024، ص 115.

تُظهر البيانات أن الادخار الرسمي هو أكثر مصادر الطوارئ موثوقية، لكن 30% من البالغين في الدول النامية يعتمدون على مصادر غير رسمية كالعائلة والأصدقاء، وأنّ النساء أكثر عرضة للصعوبات في الوصول إلى الأموال الطارئة؛ 50% فقط من النساء قادرات على تأمين أموال طوارئ خلال 30 يومًا دون صعوبة، مقابل 59% من الرجال، ومن بين من يعتمدون على الأسرة وجدت 50% من النساء صعوبة كبيرة في الحصول على المال، مقارنة بـ 44% من الرجال[57]. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن 70%من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء تعاني من نقص في رأس المال اللازم للنمو، مما يُشكل فجوة تمويلية تُقدر بنحو 300 مليار دولار سنويًا، وتزداد هذه التحديات بسبب عقبات أخرى، مثل غياب شبكات الأعمال الداعمة وصعوبة الوصول إلى الأسواق ذات القيمة العالية، تؤكد ماري إلين إيسكندريان، رئيسة مؤسسة Women's World Banking، أن رائدات الأعمال في الاقتصادات النامية يعانين من نقص حاد في التمويل ولا يحصلن على مستوى الائتمان اللازم لتحقيق إمكاناتهن[58].

يشير تقرير لصندوق النقد العربي إلى أن سوق التمويل متناهي الصغر قد بلغ على المستوى العالمي نحو 179 مليار دولار أمريكي عام 2020 و يُتوقع أن ينمو ليصل إلى 497 مليار دولار بحلول عام 2030، وذلك لعدة عوامل رئيسية حسب البنك الدولي، أبرزها وجود نحو 1.7 مليار شخص غير مشمولين ماليًا حول العالم، بالإضافة إلى فجوة تمويلية ضخمة تُقدّر بـ5.2 تريليون دولار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي، و2.9 تريليون دولار لنظيراتها في القطاع غير الرسمي، وفقًا للبنك الدولي، لأهمية هذا القطاع في مساعدة الدول النامية على تحقيق أهداف

التنمية المستدامة، مثل الحد من الفقر، وتمكين المرأة، ودعم المشروعات الصغيرة، وقد ساهمت جائحة كوفيد-19 في تعميق الفجوة التمويلية، التي وصلت إلى 4.2 تريليون دولار، ما دفع إلى تعزيز الاهتمام العالمي بالتمويل متناهي الصغر كأداة فعّالة لتعبئة الموارد، وقد اتجهت بعض الدول العربية مؤخرًا إلى دمج هذا النوع من التمويل ضمن مبادراتها القومية لتحسين حياة المواطنين وسد فجوات تمويل أهداف التنمية المستدامة وتوسعت فيها خدمات التمويل متناهي الصغر لتشمل التأمين والتحويلات والادخار، وساعد تطور التكنولوجيا المالية على تقديم منتجات مثل "التمويل النانوي"، كما ارتفع عدد مؤسسات التمويل متناهي الصغر في سبع دول عربية إلى 84 مؤسسة بحلول عام 2021، تتركز غالبيتها في السودان (47 مؤسسة) ومصر (18 مؤسسة ونمى عدد العملاء بـ 10% أي بعدد 3.4 مليون)، ونمو في أصول القطاع بنسبة تقارب 20% في كل من تونس وفلسطين ما بين عام (2015-2020) مع وجود مؤسسات أخرى في قطر والسعودية لكن رغم هذا التطور، واجه القطاع تحديات كبيرة خاصة خلال جائحة كوفيد-19، مثل انخفاض التمويل المتاح، وتراجع السيولة، وضعف أداء المحافظ، إضافة إلى ارتفاع كلفة التمويل والمنافسة غير المتكافئة مع قطاع البنوك والإفراط في المديونية، ويبرز في هذا السياق أهمية تحسين إدارة المخاطر والحوكمة، إلى جانب تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، ودعم التحول الرقمي والتمويل الأصغر المستدام كأولويات لتطوير القطاع في المنطقة[59].

وفي هذا الإطار شهدت صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية (IFSI) نموًا بنسبة 4% على أساس سنوي خلال عام 2023، لتصل قيمة أصولها إلى 3.38 تريليون دولار أمريكي، رغم التحديات الاقتصادية العالمية المتمثلة في الضغوط التضخمية، والتوترات الجيوسياسية، واضطرابات القطاع المصرفي. وتُعد المصارف الإسلامية المكوّن الأكبر في هذه الصناعة، حيث استحوذت على 70.21% من إجمالي الأصول، في حين مثّلت الصكوك والصناديق الإسلامية مجتمعتين نحو 29.08%، بينما شكّل قطاع التأمين الإسلامي (التكافل) نسبة ضئيلة بلغت 0.71% فقط. من ناحية التوزيع الجغرافي، تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على الحصة الأكبر من الأصول بنسبة 52.5%، تليها منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 21.8%، ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (باستثناء الخليج) بنسبة 12.7%، في حين بلغت حصة أوروبا وآسيا الوسطى 8.3%، وجنوب آسيا 3.1%، وإفريقيا جنوب الصحراء 0.7%، بينما توزعت النسبة المتبقية 0.9% على مناطق أخرى[60]. كما أنّ الصيغ التمويلية الإسلامية الأكثر استخدامًا كانت المرابحة وذلك حسب إحصائيات الربع الرابع من عام 2022 وذلك كما يلي: المرابحة 44%، مرابحة/تورق 32.3 %، إجارة/إجارة منتهية بالتمليك 10.2%، سلم 3.8%، مشاركة 2.4%، مشاركة متناقصة 1.9%، وكالة 0.8 %، استصناع 0.6 %، قرض حسن 0.2 %، مضاربة 0.2%، أخرى 3.6%[61].

وحسب تقرير "التمويل الإسلامي والطاقة المتجددة" الذي أعدته منظمة غرينبيس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالتعاون مع مبادرة التمويل الأخلاقي العالمية (GEFI)، فمن المتوقع أن تتجاوز أصول التمويل الإسلامي 6.7 تريليون دولار أميركي بحلول عام 2027[62]. وبحسب تقرير صادر عن مركز الهدى للصيرفة والاقتصاد الإسلامي، بلغ حجم صناعة التمويل الأصغر الإسلامي عالميًا أكثر من 60 مليار دولار أمريكي ضمن سوق التمويل الإسلامي، أي لا يتجاوز حتى قرابة 2% من حجم التمويل الإسلامي عالميًا[63].

تشير الأدبيات الحديثة إلى أن الأثر الفعلي للتمويل الأصغر التقليدي في الحد من الفقر لا يزال محل جدل، رغم التوسع الكبير في انتشاره على المستوى العالمي، فقد أجريت تجارب عشوائية محكمة (RCTs) في سبع دول (البوسنة، إثيوبيا، الهند، المكسيك، منغوليا، المغرب، الفلبين) لتقييم أثر القروض متناهية الصغر، وأظهرت النتائج أن نسبة الإقبال على القروض بين المستفيدين المؤهلين تراوحت ما بين 13% و31% فقط، وهي أقل بكثير من التوقعات الأصلية للمؤسسات المانحة، كما لم تسجل الدراسات أي تأثيرات كبيرة على دخل الأسر، و لا على مؤشرات تمكين المرأة أو الاستثمار في تعليم الأطفال، وإن كانت كذلك لم تكشف عن آثار سلبية واسعة النطاق، وبناءً عليه، تظل فعالية التمويل الأصغر التقليدي في الحد من الفقر موضع تساؤل، وتُظهر النتائج أن أثره التنموي أقل وضوحًا مما كان يُفترض سابقًا، ويُظهر تحليل J-PAL أن التمويل الأصغر التقليدي له تأثير محدود على الدخل بسبب استخدام القروض للاستهلاك بدلاً من الاستثمار، وارتفاع التكاليف، وضعف مهارات المقترضين، ويوصي بتوجيه الدعم نحو الابتكار في الاستهداف وتصميم المنتجات بدلاً من التمويل التقليدي[64].

وتشير العديد من الدراسات إلى أن هناك من العملاء المسلمين المحتملين للتمويل الأصغر يرفضون المنتجات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فقد أظهرت دراسات السوق التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) أن حوالي 20% من الفقراء في الجزائر والأردن يعزون امتناعهم عن الحصول على تمويل أصغر تقليدي إلى أسباب دينية، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 40% في اليمن وسوريا، كما كشف استطلاع أجرته مجموعة CGAPعام 2008 عن تفضيل مماثل في دول مثل إندونيسيا، أفغانستان، باكستان، الأراضي الفلسطينية، وأيضًا في المناطق ذات الأغلبية المسلمة

في الهند، سريلانكا، بروناي، كمبوديا، والفلبين، ويمكن تصنيف سوق التمويل الأصغر في العالم الإسلامي إلى ثلاث فئات رئيسية: من يقبلون التمويل التقليدي، من يفضلون التمويل الإسلامي ولكنهم يقبلون التقليدي لعدم توفر البديل أو بسبب الأسعار، من يستخدمون فقط التمويل المتوافق مع الشريعة، وتختلف نسب هذه الفئات حسب الدولة؛ فالفئة الثالثة (الملتزمون حصريًا بالتمويل الإسلامي) تمثل أكثر من ثلث السوق في اليمن، وأقل من الثلث في بنغلاديش، وبشكل عام، يُقدر أن حوالي ثلثي سوق التمويل الأصغر في الدول الإسلامية إما يفضلون أو يُصرون على التمويل الإسلامي[65]. إلا أنّ هناك أيضًا من متعاملي سوق التمويل الأصغر من يشكك في مصداقية التمويل الأصغر الإسلامي ويعتبره مثل التمويل الأصغر التقليدي.

4.تحديات التمويل الأصغر الإسلامي في دعم النمو الاحتوائي:

تطبيق النمو الاحتوائي هو عملية معقدة تتخللها الكثير من العقبات والتحديات التي لا حصر لها، لعل أبرزها ارتفاع معدل نمو السكان الذي يؤدي إلى زيادة الفقر، وخاصة إذا كان معدل النمو السكاني يفوق معدل النمو الاقتصادي، لأن ذلك يمثل ضغطا على الخدمات الأساسية للتعليم والصحة والإسكان، كما يؤدي إلى عدم قدرة السياسات الاقتصادية والاجتماعية على تحسين مستوى معيشة الفقراء[66]، كما أن سيطرة القطاع غير الرسمي على الأنشطة الاقتصادية يعتبر سمة اقتصادية منتشرة ومستمرة في معظم الاقتصادات النامية التي تعاني من نظام اقتصادي مزدوج رسمي وغير رسمي بدرجات متفاوتة تتراوح ما بين 30 و 80 % من حجم الاقتصاد الكلي مما يؤدي إلى خلق فرص عمل وتوليد دخول خارج مجال الدورة الاقتصادية، وبالتالي خارج مجال التقديرات الفعلية للثروة التي تنتجها الاقتصادات الوطنية[67]. من جهة أخرى، يؤثر ضعف البنية التحتية سواء كانت الهيكلية أو التنظيمية، وكذلك ضعف الاستثمارات في الأنشطة الإنتاجية، وغياب الثقافة المالية، ونقص رؤوس الأموال على التمويل الاحتوائي، إذ يمثل هذا العائق الأخير تحديًا كبيرًا تواجهه الجهات المعنية لتوفير مبالغ ضخمة من السيولة لتوفير الاحتياجات المالية للراغبين في تنفيذ مشاريع مصغرة من الفقراء والمحتاجين. على صعيد آخر، تعتبر عملية الحصول على التمويل مكلفة جدًا بالنسبة لطالبي التمويل تتجاوز في كثير من الأحيان قدراتهم الضئيلة على الدفع.

وفي نفس الوقت تواجه مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي وحتى التجارب المطبقة فيه عدة تحديات تحد من الاستفادة الكاملة منه، أبرزها[68]:

- **البنية التحتية والخدمات المساندة:** عادة يركز التمويل الأصغر على الفئات المهمشة والمناطق الريفية التي تفتقر إلى البنية التحتية كالطرق والمواصلات والتكنولوجيا وتوزع الفروع مما يحد من الوصول إليهم، كما أنّ معظم مؤسسات التمويل الأصغر لا تشارك في أنظمة السداد الآمنة مثل التحويلات الإلكترونية، ما يحد من قدرتها على الوصول إلى هذه الأنظمة، وكذا الافتقار للخدمات غير المالية مثل التسويق أو الخبرات الإدارية، وهذا يؤثر على استمرار مشاريعهم واستدامتها.
- **الشفافية والبنية الأساسية المعلوماتية:** تفتقر مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية إلى البنية الأساسية اللازمة لتوفير معلومات شفافة ودقيقة، مثل المدققين والمحاسبيين وبرامج الحاسوب الموثوقة.
- **التثقيف والتدريب:** هناك نقص في التدريب والتثقيف للعملاء والعاملين في هذا المجال، مما يعيق النمو والتوسع في القطاع، كما يؤثر نقص الموظفين الذين يجمعون بين الخبرة في التمويل والإلمام بالجانب الفقهي، فهم المنتجات والابتكار فيها وتقديمها.
- **ضعف الرغبة في التغيير:** إذ أن غياب القيادة الإستراتيجية للتحول نحو المنتجات الإسلامية ومقاومتها و ضعف التحفيز للتحول نحوها أو التردد في اعتمادها، يؤدي إلى بطء في اتخاذ القرارات في شأنها ووضع القوانين واللوائح المنظمة لها وعدم الفهم الكافي لأطراف التمويل الأصغر الإسلامي واعتبارها أكثر تعقيدا ويحد من تطوير نماذجها.
- **تأسيس الشبكات:** غياب شبكات فعّالة يعيق التعاون بين المؤسسات، مما يؤدي إلى تكرار الجهود وعدم الكفاءة.
- **نقص الهياكل التنظيمية المتنوعة والبيئة التشريعية الداعمة:** تتخذ مؤسسات التمويل الأصغر في العالم الإسلامي أشكالًا تنظيمية متعددة، مثل الجمعيات والصناديق والتعاونيات، وغالبًا ما تعمل كمنظمات غير ربحية. في بعض الحالات، تعمل هذه المؤسسات بشكل غير رسمي لتفادي تعقيدات التسجيل أو نتيجة لعدم وجود بيئة قانونية مشجعة، ما يقلل من فرصها في الوصول إلى مصادر التمويل الرسمية. وفي المقابل، تعاني بعض الكيانات المسجلة من ضعف المصداقية بسبب كثرة حالات الاحتيال، مثل أنظمة الادخار الهرمية، ما ينعكس سلبًا على ثقة الجمهور. كما أنّ عدم توفر أو ضعف قوانين واضحة أو مرنة تدعم التمويل الأصغر الإسلامي، يحد من جذب التمويل اللازم وتقيّد وصوله إلى الفئات الأكثر هشاشة.

- **الالتزام بأحكام الشريعة أو الامتثال الشرعي:** الفرق الجوهري بين التمويل الأصغر الإسلامي ونظيره التقليدي يكمن في ضرورة الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية، سواء على مستوى المنتجات أو العمليات أو التفاعل مع العملاء. يتعين على هذه المؤسسات ليس فقط الالتزام الشرعي، بل أيضًا إظهار هذا الالتزام بوضوح للمستفيدين لتعزيز الثقة.
- **غياب مجالس الشريعة أو هيئات الرقابة الشرعية:** على خلاف البنوك الإسلامية الكبرى، فإن معظم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية لا تملك مجالس رقابة شرعية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكلفة تأسيسها وتشغيلها. وهذا يشكل تحديًا في ضمان تطابق منتجات هذه المؤسسات مع الضوابط الشرعية، ويؤثر على مصداقيتها الشرعية أمام العملاء والممولين.
- **المشكلات الفقهية:** يعد اختلاف آراء الفقهاء تحديًا رئيسيًا أمام تطوير منتجات التمويل الأصغر الإسلامي. فالكثير من المؤسسات لا تفضل صيغًا كالإجارة والمرابحة، وتعتبرها مشابهة للفائدة المحرمة، مفضلة القرض الحسن رغم مخاطره المالية. لكن القرض الحسن، بسبب طبيعته غير الربحية، قد يعرض المؤسسات لخطر استنزاف مواردها ويؤثر على استمراريتها، وهو ما يثير نقاشًا واسعًا حول توازن الالتزام الشرعي والاستدامة المالية.
- **الإدراك الخاطئ للعملاء:** يواجه العملاء صعوبة في فهم صيغ التمويل الإسلامي مثل المرابحة والمضاربة والقرض الحسن، مما يخلق فجوة في الثقة ويؤدي إلى ترددهم في التعامل مع هذه الآليات. فمثلًا، يرى بعضهم أن المرابحة قريبة من الربا، بينما يعتبرون المضاربة أكثر توافقًا مع الشريعة، رغم أن تكلفتها قد تكون أعلى. كما أن البعض لا يحبذ الإفصاح عن أرباحه، مما يعقّد تطبيق المشاركات. هذا التصور الخاطئ يؤثر على انتشار التمويل الإسلامي الأصغر، ويتطلب جهدًا توعويًا مكثفًا.
- **عدم تنوع المنتجات:** رغم غنى الفقه الإسلامي ببدائل تمويلية متعددة، فإن التمويل الأصغر الإسلامي لا يزال يركز بشكل كبير على المرابحة، ويقل الاعتماد فيه على منتجات التمويل الاجتماعي مثل الزكاة والوقف في حين تُهمّش صيغ مثل المضاربة والمشاركة. ويعود ذلك لصعوبات تنفيذ هذه الصيغ في الواقع، خاصة في المناطق الريفية، حيث تواجه المؤسسات تحديات مثل تقلب الأرباح، غياب السجلات المحاسبية الدقيقة، وعدم وضوح آليات احتساب الأرباح، مما يدفعها إلى تبني صيغ أكثر بساطة لكنها أقرب إلى القروض.
- **ضعف الروابط مع البنوك وأسواق المال** :غياب التكامل بين مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي والقطاع المصرفي الرسمي وأسواق المال يعد من أبرز التحديات التي تعيق نمو القطاع. فعلى الرغم من توسع البنوك الإسلامية، إلا أنها غالبًا ما تركز على العملاء ذوي الجدارة الائتمانية المرتفعة وتتجاهل الشرائح الفقيرة. كما لا توجد آليات فعالة للضمان الائتماني، مما يجعل مؤسسات التمويل الأصغر أقل قدرة على التوسع أو تحمل المخاطر. ومؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية تكاد تكون غائبة عن أسواق رأس المال، رغم أن هذه الأسواق توفر فرصًا مهمة لتعبئة الموارد المالية. يعود ذلك إلى نقص الوعي أو عدم توافر بيئة قانونية وتنظيمية محفزة، فضلًا عن غياب مؤشرات المخاطر التي تعتمد عليها وكالات التصنيف لتقييم جدارة هذه المؤسسات. هذه الفجوة تحدّ من قدرة المؤسسات على جذب استثمارات أو إصدار أوراق مالية، مما يقيد نموها وتمويلها على المدى الطويل.
- **ارتفاع التكاليف:** رغم عدم تعامل التمويل الإسلامي بالفوائد الربوية، إلا أنه قد تنطوي العديد من منتجاته على هوامش ربح مرتفعة ورسوم إدارية تُثقل كاهل العملاء محدودي الدخل. كما تتطلب مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي وقتًا وتكلفة إضافية عند مطابقة عملياتها للشريعة الإسلامية، هذه التكاليف قد تحد من توسعها والوصول إلى المناطق الريفية والمهمشة مقارنةً بالنماذج التقليدية، وبسبب التمويلات الصغيرة والموزعة، يجعل تكلفة الوصول لكل فرد مرتفعة نسبيًا.
- **ضعف الضمانات والتأمين:** إن غياب آليات ضمان مناسبة وأدوات تأمين تكافلي فعّالة، يعرض المؤسسات والمستفيدين لمخاطر عالية، ويضعف من قدرتها على تحمل الصدمات مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية، ما يعيق الاستمرارية والاستدامة، ورغم سعي التمويل الأصغر الإسلامي لتقليل الاعتماد على الضمانات التقليدية، فإن بعض المؤسسات ما زالت تشترط ضوابط لا يستطيع العملاء الفقراء استيفاءها.
- **ضعف مصادر التمويل ومحدودية الوصول:** عادة لا تملك مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي مصادر تمويل كبيرة، وتعتمد على التبرعات أو الجهات المانحة، كما أنّ عدد الجهات التي تقدم التمويل الإسلامي لا يزال محدودًا إذا ما قورن بالمؤسسات التقليدية، فعدم استقرار هذه المصادر يقلل من حجم الأموال المتاحة للعملاء ويحد من خياراتهم. وترتكز غالبية خدمات مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في المدن والمناطق الحضرية، مما يُقصي شريحة كبيرة من سكان الريف والمناطق المهمشة من الوصول إليها.

خاتمة:

في نهاية هذه الورقة البحثية الموسومة بـ "دور التمويل الأصغر الإسلامي في دعم وتعزيز النمو الاحتوائي–دراسة تحليلية–" تم التوصل إلى جملة النتائج والتوصيات التالية:

نتائج البحث:

تتمثل أهم نتائج هذا البحث فيما يلي:

- يُعد النمو الاحتوائي أحد أهم الأهداف الرامية إليها الدول في سياساتها الاقتصادية، إذ يسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و ضمان مشاركة جميع فئات المجتمع في العملية الاقتصادية، خاصة الفئات الضعيفة والمهمشة والتوزيع العادل للدخل واستدامته وضمان تقليل الفجوة والتفاوت الطبقي.
- يعتبر التمويل الأصغر الإسلامي أداة فعالة في تحفيز ودعم النمو الاحتوائي، من خلال تقديم آليات تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية للأفراد المحرومين من الوصول إلى التمويل التقليدي، إذ أن أدواته متنوعة تقوم إما على المشاركات أو البيوع أو الاجارات أو التبرع مما يمنح بديلًا جيداً للتمويل الأصغر التقليدي القائم فقط على القرض بفائدة.
- يتميز التمويل الأصغر الإسلامي بعدم التعامل بالفائدة و بكونه ذو بعد أخلاقي وتنموي ويركز على دعم القطاعات الحقيقية بكل مستوياتها الطبقية. مما له القدرة على الوصول إلى فئات واسعة من السكان محدودي الدخل المستبعدين من التعامل مع المؤسسات المالية التقليدية لطبيعة منتجاتها التي لا توافق احتياجاتهم التمويلية و/أو يعزفون عنها لأسباب دينية، وكذا توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية وشمولهم ماليًا وتمكين المرأة والشباب اقتصاديًا ودعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر خاصة في المناطق الريفية **و**تحقيق التنمية المستدامة.
- رغم نجاح بعض التجارب في التمويل الأصغر الإسلامي في دعم بعض مقومات النمو الاحتوائي إلا أنّ هذا النجاح بقي محصورًا في مستويات جزئية وبسيطة، ولا تزال الدول العربية والإسلامية تسجل نسب فقر وبطالة مرتفعة وصعوبة الحصول على التمويلات للمشاريع المصغرة وضعف تمكين الشباب والمرأة وسكان المناطق النائية مقارنة بالمعدلات العالمية.
- مثل التمويل الأصغر الإسلامي نسبة ضئيلة من إجمالي سوق التمويل الأصغر محليًا وعالميًا، بسبب ضعف البيئة التنظيمية والتشريعية والفنية والشرعية ونقص الكوادر المؤهلة وغياب الوعي به وعدم التوسع في منتجاته.

التوصيات:

يوصي البحث بضرورة إدراج التمويل الأصغر الإسلامي ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي للدول العربية والإسلامية بما فيها الجزائر لتحقيق المزيد من النجاح واستدامة النمو، وذلك من خلال:

- سن قوانين وإجراء تنظيمات جادة وواضحة تدعم التمويل الأصغر الإسلامي، و التوسع في استخدام منتجاته التمويلية على أنواعها المختلفة والالتزام بتوافقها مع الشريعة الإسلامية.
- تأهيل الموظفين في المؤسسات المالية الإسلامية عن طريق تدريبهم وتنميتهم وتوسيع معارفهم فيما يتعلق بالتمويل الأصغر، لتمكينهم من تصميم وإدارة منتجات مالية إسلامية تدعم النمو الاحتوائي.
- تطوير منتجات مالية مبتكرة تتماشى مع احتياجات الفئات المستهدفة، وتوظيف التكنولوجيا المالية لتوسيع نطاق الوصول.
- تعزيز ثقافة التمويل الأصغر الإسلامي والثقة فيه عن طريق نشر الوعي بين الأفراد حول مزايا التمويل الأصغر الإسلامي، وتقديم برامج تدريبية للمستفيدين حول كيفية إدارة المشاريع والاستفادة المثلى من التمويل وربطها بالبرامج التنموية للدولة.
- بناء شراكات فعالة وقوية بين المؤسسات المالية الإسلامية والمنظمات غير الحكومية والجهات الحكومية لدعم استدامة برامج التمويل الأصغر.
- توسيع نطاق تغطية التمويل في المناطق الريفية والمهمشة والنائية للوصول إلى الفئات الأكثر حرمانًا.

[1] شيماء حنفي: **النمو الاحتوائي**، المجلة الاجتماعية القومية، م 54، ع 1، يناير 2017م، ص ص 104-105.

[2] محمود فتح الله: **السياسة الاقتصادية المصرية والنمو الاحتوائي: الأولويات والعوائق**، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ع 70، أكتوبر 2018م، ص 59.

[3] E. Ianchovichina & S. Lundstrom: **Inclusive growth analytics**: **Framework and application**, Working Paper, The World Bank, March 2009, P2. Available at: https://documents1.worldbank.org

[4] Ruchir Agarwal: **What is inclusive growth ?**, IMF, March 2024, P2. Available at: https://www.imf.org

[5] E. Ianchovichina & S. Lundstrom, Op.ct, P2.

[6] Dani Rodrik: **Growth strategies**, Harvard University, August 2004, P1. Available at: https://drodrik.scholar.harvard.edu

[7] CAFOD: **What is "inclusive growth" ?**, Discussion Paper, August 2014, P16. Available at: https://assets.ctfassets.net

[8] أحمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم، مصطفى أحمد حامد رضوان: **أثر الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة (1991-2020)**، المجلة العلمية للبحوث التجارية، عدد1، يناير 2023م، ص833. متاح على: https://sjsc.journals.ekb.eg

[9] محمود فتح الله، مرجع سابق، ص 60.

[10] Ruchir Agarwal Op.ct, P1.

[11] صاري علي: **النمو الاحتوائي من أجل عدالة اجتماعية وتعزيز مكاسب الطبقات الهشة والفقيرة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 12، السنة 2021م، ص ص 133-134.

[12] محمود فتح الله، مرجع سابق، ص 62.

[13] شيماء حنفي، مرجع سابق، ص ص 108-109.

[14] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء للبنك الدولي: **دليل التنظيم والإشراف للتمويل الأصغر الإرشادات المتفق عليها**، البنك الدولي، واشنطن، أكتوبر 2012، ص4.

[15] عصام عبد الوهاب بوب، كمال الدين محمد عثمان البشير: **دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة (تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية)**، 2015م، ص7، المطلع عليه بتاريخ 02 أفريل 2025 على الرابط: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2586540

[16] International Monetary Fund: **Microfinance**: **A View from the Fund**. IMF Policy Paper. January 25, 2005, accessed April 05, 2025, https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2005/012505.pdf.

[17] محمد غياث شيخة: **التمويل (المبادئ، السياسات، التوجهات الحديثة)**، دار رسلان، عمان، 2022، ص 227.

[18] منذر قحف: **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي (تحليل فقهي واقتصادي)**، المعهد الإسلامي للتدريب والتنمية، بحث تحليلي رقم 13، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط2، جدة، 2003، ص 12.

[19] محمد عبد الله شاهين محمد: **سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية**، دار حميثرا للنشر، القاهرة، 2017، ص 68.

[20] هشام كامل قشوط: **مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي (دراسة منهجية في الأسس النظرية وتطبيقاتها العملية)**، دار وائل، ط 1، عمان، 2018، ص14.

[21] عبد الله علي محمد بابكر: **البعد التنموي للتمويل الأصغر الإسلامي: تجربة إنارة قرى محلية شرق سنار نموذجًا**، مجلة التمويل الأصغر، العدد 4، بنك سودان المركزي، السودان، ديسمبر 2019، ص 10.

[22] عدنان عوض الرشيدي: **التمويل الإسلامي متناهي الصغر وأثره في التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية دار العلوم، المجلد 37، العدد 131، جامعة القاهرة، يوليو 2020، ص 279.

[23] Syed Hassan Alsagoff, Ahmad Ompo Surono: **Empowering the Poor through Islamic Microfinance**: **Experience of the Bank of Khartoum Sudan in Value Chain Project Financing**, Agriculture and Rural Development Department, Islamic Development Bank, Jeddah, 2015, P9.

[24] أحمد يقور، وآخرون: **التمويل الإسلامي الأصغر كآلية لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي (دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني للفترة (2013-2017)**، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 02، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، 2021، ص 36.

[25] حبيب أعطية، عبد الكريم قندوز: **دوافع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في الدول العربية (المقارنة مع قطاع التمويل الأصغر التقليدي وإمكانية الاستفادة من تجارب دولية رائدة)**، الدائر الاقتصادية، العدد 170، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2021، ص ص 16-17.

[26] المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب: **تنمية التمويل الأصغر الإسلامي (التحديات والمبادرات)**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2007، ص ص 28-29.

[27] Karim, N., Tarazi, M., and Reille, X: **Islamic Microfinance**: **An Emerging Market Niche**, CGAP Focus Note No. 49, August 2008, P5. accessed April 05,2025, https://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-Focus-Note-Islamic-Microfinance-An-

[28] البنك المركزي السوداني: **لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لسنة 2011م**، الفصل الأول، الفقرة 3، المطلع عليه بتاريخ 10 أفريل 2025، على الرابط: https://cbos.gov.sd/ar/content/

[29] طويطي مصطفى، أولاد حيمودة عبد اللطيف: **آلية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "قراءة لتجربة المصرية في صناعة التمويل الأصغر"**، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد1، 2019، ص 10.

[30] بنك فيصل الإسلامي: **التمويل الأصغر**، د ت ن، المطلع عليه بتاريخ 10 أفريل 2025، على الرابط: https://fib-sd.com/ar/small-scale-finance

[31] بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي: **نبذة عن بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي**، د ت ن، تاريخ الإطلاع 09 أفريل 2025، على الرابط: https://qasemibank.com/ar/about

[32] المنظمة الدولية لقانون التنمية: **تقرير التمويل الإسلامي الأصغر**، مؤسسة ألين آند أوفري، لندن، 25 فيفري 2009، ص 18.

[33] البنك الدولي: **التمويل الأصغر الإسلامي (سوق متخصصة ناشئة)**، مذكرة مناقشة مركزة رقم 49، أوت 2008، ص2، المطلع عليه بتاريخ 15 أفريل 2025 على الرابط: https://documents1.worldbank.org/curated/en/435671468139184103/pdf/470010ARABIC0B1LIC10FocusNote1491AR.pdf

[34] نفس المرجع، ص2.

[35] حسين عبد المطلب الأسرج، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، د ن، 2017، ص4.

[36] المنظمة الدولية لقانون التنمية، مرجع سابق، ص 21.

[37] Sanabel and Agence Française de Développement: **Islamic Microfinance Case Study**: **Arab Center for Agricultural Development** (**ACAD**), Paper presented at the Islamic Microfinance Conference, Saudi Arabia, April 2012. P10.

[38] حبيب أعطية، عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص32.

[39] Karim, N., Tarazi, M., and Reille, X. "Islamic Microfinance: **An Emerging Market Niche**." CGAP Focus Note No. 49, August 2008, P3. accessed April 05, 2025, https://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-Focus-Note-Islamic-Microfinance-An-

[40] K C Chakrabarty: **Financial inclusion – issues in measurement and analysis**, BIS, November 2012, P2. Available at: https://www.bis.org

[41] حبيب أعطية، عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص 13.

[42] Islamic development bank: **Islamic microfinance for women**, A Resource Guide for Practitioners, P10. Available at: https://www.isdb.org

[43] Islamic development bank, Op.ct, PP 9-10.

[44] حبيب أعطية، عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص 18.

[45] المنظمة الدولية لقانون التنمية، مرجع سابق، ص ص 15-17.

[46] United Nations Development Programme (UNDP) and Islamic Development Bank (IsDB): **Islamic Microfinance Fintech Solutions for the Least Developed Countries**: **Afghanistan**, **Bangladesh**, **and Djibouti**, UNDP Istanbul International Center for Private Sector in Development, Istanbul, 2024, PP 56-65.

[47] Oussama Mohamed Alansary, Mohammad Taqiuddin Mohamad & Mohd Shahid Mohd Noh: **Islamic microfinance experiences in several Islamic countries**: **comparative study**, **Al-Qanatir**, International Journal of Islamic Studies. Vol 33. No 5. September 2024, P 479.

[48] حبيب أعطية، عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص ص 20-21.

[49] البنك الدولي: **تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)**، البنك الدولي، واشنطن، أكتوبر 2024، ص12. المطلع عليه بتاريخ 05 أفريل 2025، على الرابط: https://documents1.worldbank.org/curated/en/099732210212429308/pdf/IDU1528ed4171723f14c3a1bca31a46bfd0cbd6d.pdf

[50] الأمم المتحدة: **القضاء على الفقر**، د ت ن، المطلع عليه بتاريخ 04 أفريل 2025، على الرابط: https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty#:~:text=

[51] منظمة التعاون الإسلامي: **نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2024**، سيسرك، أنقرة، 2024، ص 13.

[52] World Bank Group: **Middle East and North Africa Economic Update**, April 2024, accessed April 05, 2025, https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/middle-east-and-north-africa-economic-update-archiveapril2024

[53] منظمة التعاون الإسلامي، تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول سوق العمل لعام 2023، سيسرك، أكتوبر 2023، ص ص 2-5.

[54] البنك الدولي: **قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021**، المطلع عليه بتاريخ 01 فريل 2025 على الرابط التالي: https://thedocs.worldbank.org/en/doc/8798cc2a73b5bfd50df31e138fa3c74c-0050062022/original/Findex-2021-Executive-Summary-Arabic.pdf

[55] منظمة التعاون الإسلامي: **التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2024**، سيسرك ، أكتوبر 2024، ص ص 3-11.

[56] نفس المرجع، ص 114.

[57] Findev gateway: **Financial Inclusion**: **A Global Overview**, accessed April 05, 2025, https://www.findevgateway.org/region/financial-inclusion-global-overview

[58] Oliver Balch, Mary Ellen Iskenderian's: **Mission to ensure one billion women have bank accounts**, March 10, 2025, accessed April 01, 2025, https://www.reuters.com/sustainability/society-equity/mary-ellen-iskenderians-mission-ensure-one-billion-women-have-bank-accounts-2025-03-10/

[59] هبة عبد المنعم، صبري الفران، كريم زايدي: **واقع وآفاق قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية**، موجز سياسات، العدد29، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ماي 2022.

[60] Islamic Financial Services Industry : **Stability report 2023**, Islamic Financial Services Board, Kuala Lumpur, 2024, P8.

[61] مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (د.ت). الأشكال البيانية الرئيسة. تاريخ الإطلاع 30 جانفي, 2025، من: https://www.ifsb.org/ar/

[62] Greenpeace MENA: **Islamic Finance & Renewable Energy**, November 2024, accessed April 10,2025, https://www.greenpeace.org/static/planet4-ummah-stateless/2024/11/d63785ad-iffe_report_en-.pdf.

[63] AlHuda Center of Islamic Banking and Economics (CIBE): "**Islamic Microfinance Crosses USD 60 Billion in Islamic Finance Industry**", Press Release, UAE, 29 August 2023, accessed April 07, 2025, https://alhudacibe.com/pressrelease199.php

[64] Syed Hassan Alsagoff, Khalid Osman Mahgoub Ahmed: **Economic Empowerment**: **An Innovative IsDB Approach to Improve the Microfinance's Impact in Poverty Alleviation**, Islamic Development Bank, Jeddah, nd, PP 4-5.

[65] Nimrah Karim, Mohammed Khaled, Taking Islamic Microfinance to Scale, 23 February 2011, accessed April 08,2025, https://www.cgap.org/blog/taking-islamic-microfinance-to-scale?

[66] أحمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم، مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سابق، ص833.

[67] بوحلاسة وداد: **انعكاسات القطاع غير الرسمي على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وإجراءات علاجه**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر-واقع الممارسة وحتمية المعالجة"، المنعقد يومي 27 و 28 فيفري 2019م بجامعة أمحمد بوقرة، بومرداس- الجزائر، ص1.

[68] المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مرجع سابق، ص ص 35-42. (بتصرف)